جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

معهد التكنولوجيا

قسم المناجمنت

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني

فرع: علوم التسيير – علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة ومالية

بعنوان:

دور البنوك التجارية في تطوير التجارة الخارجية

(دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالتي حاسي مسعود وتقرت)

خلال شهر مارس وشهر أفريل

من اعداد الطلبة:

✍ إكرام هيباوي

✍ محمد عرفات بوشارب

اشراف الاستاذ:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
الهادي عثماني	أستاذ محاضرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة معهد التكنولوجيا	مشرفا

السنة الجامعية: 2022 - 2023

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة

إلى روح ابي الزكية الطاهرة رحمه الله واسكنه فسيح جناته ذلك الرجل

العظيم.

إلى من غمرتني بحنانها وحبها إلى أمي التي مهما قلت فيها لن أوفيها حقها

التي اتمنى لها دوام الصحة والعافية.

إلى أخي سندي والشمعة التي تنير دربي ومن علمني الاجتهاد والمثابرة وحب

الاطلاع.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من اخواتي وابنة خالتي وإلى

رفيقات المشوار اللواتي قاسمتني اللحظات رعاهم الله ووفقهم.

إكرام هيباوي.

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا

أما بعد فإلى من نزلت في حقّهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۞

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي وأمي العزيزين

حفظهما الله لي اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من

قريب أو من بعيد.

وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل وإلى كافة الأصدقاء

والأحباب كل باسمه.

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع

الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج.

محمد عرفات بوشارب.

قال الله تعالى: (لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ)

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك نحمد الله عز وجل الذي وهبنا التوفيق والعزيمة والثبات والسلام على حبيبه وخليله الأمين ازكى الصلاة والسلام.

اتقدم بكلمة الشكر هذه الى كل من حثنا وغرس فينا الأمل والإرادة الى الاستاذ المشرف " الهادي عثماني " على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمة في إثراء موضوع دراستنا كما نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

والى أستاذي الثاني رئيس مصلحة التجارة الخارجية في بنك الجزائر الخارجي وكالة حاسي مسعود 035 "صالحي عادل" الذي لم يدخر جهد في ايصال المعلومة وتقديم المساعدة والدعم طوال فترة التربص والى كل العاملين في الوكالة.

والى الأستاذة الفاضلة " تيجاني خدوج " مشرفة التربص في بنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت جزيل الشكر على المجهودات المبذولة والمساعدات المقدمة.

وشكر ايضا الى أساتذة المعهد والى كل من ساعدنا من قريب او من بعيد جعل الله ذلك في ميزان حسناتهم.

الملخص:

أخذت عملية التطور الاقتصادي تحتل مكان الصدارة كأهم وأصعب الأمور التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، ولهذا أخذت الدول تتسابق على أفضل سبل التطوير حيث تلعب البنوك التجارية دورًا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ وتحسين الأداء الاقتصادي من خلال الدعامة التي تقدمها في مجال خدمات المصرفية الموجهة للمؤسسات والأفراد المعنوية، ويتجلى أهم المجالات التي تخوض فيها البنوك التجارية قطاع التجارة الخارجية لأهميته في توسيع العلاقات التجارية بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية، و حاولنا في دراستنا هذه الوقوف على دور البنوك التجارية و أهم التقنيات المستعملة في تطوير التجارة الخارجية نذكر منها فتح الاعتمادات المستندية والتحصيلات لقيمة عمليتي الاستيراد والتصدير والتسهيلات البنكية التي تمثل هذه الاخيرة عملية استثمارية.

الكلمات المفتاحية: تطور اقتصادي، بنوك تجارية، تجارة خارجية، اعتمادات مستندية، استيراد وتصدير، تسهيلات بنكية.

The summary:

The process of economic development has taken the forefront as the most important and difficult things faced by contemporary societies, and for this reason, countries are racing for the best ways of development, as commercial banks play a leading and strategic role in implementing and improving economic performance through the pillar they provide in the field of banking services directed to institutions and moral individuals. The role of commercial banks and the most important techniques used in the development of foreign trade, including the opening of documentary credits and collections of the value of import and export operations and banking facilities, the latter of which represents an investment process.

Key words: economic development, commercial banks, foreign trade, documentary credits, import and export, banking facilities.

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ترقيم عملية التوطين	**25**
02	معلومات إجراءات التوطين الجديدة	**38**

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط الهيكل التنظيمي للبنك البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود 035	**21**
02	مخطط الهيكل التنظيمي للبنك البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت	**23**
03	مراحل الاعتماد المستندي	**28**
04	مراحل التحصيل المستندي	**30**
05	مراحل التحويل المباشر	**31**
06	عدد ملفات التوطين في بنك الجزائر الخارجي وكالة حاسي مسعود 035 خلال السنوات الأخيرة 2020، 2021 و2022	**45**
07	عدد ملفات الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي والتحويل المباشر خلال السنوات الأخيرة 2020، 2021 و2022 لوكالة حاسي مسعود 035	**46**
08	عدد ملفات التوطين في بنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت خلال السنوات الأخيرة 2020، 2021 و2022	**47**
09	عدد ملفات الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي والتحويل المباشر خلال السنوات الأخيرة 2020، 2021 و2022 لوكالة تقرت	**48**

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	خطاب ضمان 110 لوكالة بوكالة تقرت.	58
02	طلب توطين بنكي بوكالة تقرت.	59
03	طلب فتح اعتماد مستندي بوكالة تقرت.	60
04	فاتورة أولية لعملية تجارية خارجية بوكالة تقرت.	61
05	فاتورة نهائية لعملية تجارية خارجية بوكالة تقرت.	62
06	استمارة ملف التوطين بوكالة حاسي مسعود.	63
07	استمارة فتح اعتماد مستندي بوكالة حاسي مسعود.	67
08	فاتورة شكلية لعملية تجارية خارجية بوكالة حاسي مسعود.	69
09	وثيقة الدفع عن طريق الاعتماد المستندي باستعمال SWIFT وكالة حاسي مسعود.	70
10	وثيقة الدفع عن طريق التحصيل المستندي باستعمال SWIFT بوكالة حاسي مسعود.	73
11	وثيقة الدفع عن طريق التحويل المباشر باستعمال SWIFT بوكالة حاسي مسعود.	74
12	وثيقة الامر بالدفع وسحب العملة بوكالة حاسي مسعود.	75
13	قانون التوطين البنكي الجديد بوكالة حاسي مسعود.	76
14	احكام تطبيقية جديدة لتصدير الخدمات بوكالة حاسي مسعود.	78

قائمة المختصرات:

الاختصار	بيان الاختصار	الشرح
BEA	Banque Extérieure D'Algérie	بنك الجزائر الخارجي

المقدمة

المقدمة:

لتقوم التجارة الخارجية بدورها كمحرك للنمو والتنمية لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة و نظام تجاري عالمي مساند لعملية التطوير وتحسين شروط التبادل التجاري الدولي؛ ونظرا لدورها المهم جدا في تنمية اقتصاديات الدول المعاصرة تعمل مجموعة من المؤسسات المالية والمصرفية ومختلف فروعها على تحصيل التجارة الخارجية من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات والحوافز والتعمق لدراسة هذا الجانب له أهمية بالغة لتعزيز وتقوية المبادلات الخارجية و تشجيع قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي كتشجيع الاستثمار والمؤسسات الناشئة.

تعتبر مساهمة البنوك التجارية فعالة في إنجاح وتطوير النشاط الاقتصادي وجعله أكثر حيوية وأكثر فعالية حيث تلعب دور في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية فهي تساهم بشكل جوهري في تصعيد ركائز التنمية الاقتصادية باعتبارها الوسيط الاقتصادي الوحيد.

أ- **الاشكالية:**

من خلال ما تقدم يمكننا بلورة سؤال جوهري ورئيسي يحتوي على الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تطوير التجارة الخارجية في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر؟

ولتوضيح هذا التساؤل قمنا بطرح بعض الأسئلة الثانوية:

1. ماهي البنوك التجارية وأنواعها المختلفة في الجزائر؟
2. ماهي التجارة الخارجية وأهميتها؟
3. فيما تكمل العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والتجارة الخارجية؟
4. ماهي أهم التقنيات التي يعتمدها بنك الجزائر الخارجي BEA في إطار تطويره للتجارة الخارجية؟

ب- **الفرضيات:**

من خلال ما سبق وعلى ضوء العرض السابق للمشكلة وتساؤلات البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. للبنوك التجارية الجزائرية دور هام في تنشيط التجارة الخارجية والمساهمة في ازدهار البلد.
2. تعتبر التجارة الخارجية ركيزة الاقتصاد الوطني.
3. تقدم البنوك التجارية اهم أدوات دفع في المعاملات التجارية.
4. تظهر أهمية التسهيلات المقدمة من طرف البنك والقوانين الصادرة من وزارة التجارة في تطوير التجارة الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ت- **دوافع اختيار الموضوع:**

توجد أسباب دفعتنا للبحث في هذا الموضوع دون غيره من اهمها:

الدوافع الموضعية:

- أهمية الموضوع في ظل التحديات التي تواجه الجزائر نحو الانفتاح على العالم الخارجي تجاريا.
- ابراز الدعامة التي تقدمها البنوك التجارية في مجال تطوير المعاملات التجارية الخارجية في الآونة الأخيرة.
- أهمية التجارة الخارجية في اقتصاد الجزائر.

الدوافع الذاتية:

- كثرة تداول موضوع تمويل التجارة الخارجية ودور البنوك في ذلك حفز رغبتنا لتطرق الى تطويرها.
- الرغبة في التعرف وكثرة الاهتمام بالشق الخدمي للبنوك التجارية خصيصا مصالح التجارة الخارجية.
- اكتساب معارف جديدة في مجال دراستنا وتنمية ثقافتنا.

ث- **اهداف الدراسة:**

نلخص الأهداف التي يطلع اليها هذا البحث للوصول اليها فيما يلي:

- المساهمة في إعطاء صورة حية عن النظام البنكي.
- الوقوف على واقع البنوك التجارية اتجاه التجارة الخارجية.
- محاولة عرض اهم طرق الدفع والسداد المستعملة في مجال التجارة الخارجية وعرض حصيلة السنوات الأخيرة.
- البحث عن السياسات المقدمة من طرف البنوك التجارية لتطوير التجارة الخارجية في الجزائر.

ج- **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والحدود الزمنية وهي:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية على مستوى بنك الجزائر الخارجي وكالة حاسي مسعود ووكالة تقرت.
- الحدود الزمنية: كانت طيلة شهر مارس وشهر أفري خلال سنة 2023.

ح- **منهج البحث والأدوات المستخدمة:**

من اجل الالمام بهذا الموضوع بمختلف جوانبه ومعالجة الإشكالية المطروحة وكذا اثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق الى الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والتجارة الخارجية وعلى المنهج التجريبي في دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي كل من وكالة حاسي مسعود ووكالة تقرت لتحقيق الارتباط والتلازم بين الإطار النظري والواقع التطبيقي له.

خ- **مرجعية الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا على مختلف الوسائل لجمع البيانات ومنها الكتب بدرجة أولى، مجلات، مذكرات سابقة وكذا المواقع الالكترونية بغية اثراء البحث بمعلومات متنوعة وهادفة لتحليل إشكالية البحث اما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المعلومات المقدمة من طرف المشرفين على التربص في كل من وكالتي حاسي مسعود وتقرت لبنك الجزائر الخارجي والجريدة الرسمية.

د- **صعوبات البحث:**

- صعوبة الحصول على معلومات في القطاع البنكي.
- عدم توفر بنك الجزائر الخارجي وكالتي حاسي مسعود وتقرت على حالات تصدير.

ذ- **هيكل البحث:**

بغرض دراسة ومعالجة كل جوانب هذا الموضوع تم تقسيم البحث الى فصلين:

حيث الفصل الأول نظري اختصر في عموميات حول البنوك التجارية والتجارة الخارجية تناولنا المبحث الأول المتمثل في الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية من المفهوم، أنواعها، وظائفها وأهدافها الوظيفية وفي المبحث الثاني التجارة الخارجية تتفرع الى التعريف، أسباب قيامها، العوامل المؤثرة عليها وأهميتها في التنمية الاقتصادية.

وفي الفصل التطبيقي حاولنا إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع ويكمن في دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالتي حاسي مسعود وتقرت والذي ينقسم الى مبحثين أولهما عمليات مصلحة التجارة الخارجية بالبنك أهمها التوطين البنكي، الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي والتحويل المباشر والمبحث الثاني آليات البنك في تطوير التجارة الخارجية بعرض القوانين والأحكام التنظيمية والتسهيلات المقدمة وأخيرا متابعة هذا التطور في السنوات الثلاث الأخيرة 2020، 2021 و2022.

ر- **الدراسات السابقة:**

1. تلي خالد، دور البنوك في تطوير وترقية التجارة الخارجية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة، مذكرة نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر, 2015.

تطرق صاحب الدراسة في الإطار النظري الى تعريف كل من التجارة الخارجية والبنوك التجارية وكذا تقنيات التمويل وإجراءات ترقية التجارة الخارجية من صيغ تمويل قصيرة الاجل، متوسطة وطويلة الاجل اما في الإطار الدراسة الميدانية فقد قدم عمليات تمويل التجارة الخارجية على مستوى الوكالة من الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي، خصم الكمبيالات، التسبيقات بالعملة الصعبة وكيفية سير عملية القروض ووسائل ترقية التجارة الخارجية من تسهيلات مالية والضريبية و قد لخصت في ان تمويل التجارة الخارجية من اهم الأنشطة التي تهتم بها معظم البنوك التجارية ولذلك تقوم بتعاملات خارجية لمختلف العمليات التجارية، لمتعاملي الاقتصاديين وتم التعريف على خدمات البنك في مجال التجارة الخارجية و إجراءات تسوية العمليات مع الخارج مدى تحقيقها لمتطلبات العميل من خلال التكلفة والسهولة.

2. مرزاي فاطمة الزهرة وصفاء سمية، دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة رقم 108 بتيارت، مذكرة نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر, 2019.

عرض في هذه الدراسة في الفصل الأول عموميات حول البنوك التجارية والتجارة الخارجية وفي الفصل الثاني تقنيات تمويل التجارة الخارجية من قصيرة الاجل أهمها إجراءات التمويل البحث التحصيل المستندي والاعتماد المستندي و طرق متوسطة وطويلة الاجل قرض المشتري وقرض المورد والتمويل الجزافي وقرض الايجازي الدولي ووسائل وتقنيات أخرى لتمويل التجارة الخارجية فتح وتنفيذ الاعتماد المستندي شروطه و خطواته اما في الفصل الثالث دراسة تطبيقية للاعتماد المستندي وكالة BEA 108 تيارت بعد التقديم و الهيكل التنظيمي تطرق الى التوطين البنكي وفتح وتحقيق الاعتماد المستندي ومنها تم استخلاص خطوات تمويل عملية الاستيراد عن طريق الاعتماد المستندي هذه التقنية تحظى بالإقبال الواسع والكبير في عمليات تمويل التجارة التجارية بسبب الثقة التي تخلقها هذه التقنية بين اطراف العقد التجارية.

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك التجارية والتجارة الخارجية

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية

إن هيكلة المنظومة البنكية في أي اقتصاد في العالم ترتكز على مجموعة من البنوك الأولية، وسلطة رقابية تتمثل في البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة أيضا، ونظرا لأهمية هذه البنوك سنتطرق في مبحثنا هذا إلى ما يعرف بالبنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية وأنواعها

تعاريف البنوك التجارية:

التعريف الأول 1:

يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب او الآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق اهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي. [1]

التعريف الثاني 2:

تعريف Pieve Yernimmen

هي كل مؤسسة مهمتها العادية هي استقبال الودائع بشكل عام او من جهة اخرى الاموال التي تستعمل لحساب خاص في عمليه الخصم والقرض او اي عمليات مالية أخرى. [2]

التعريف الثالث 3:

يعرف قانون النقد والقرض في مادته (114) البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون.

المادة 110 تتضمن الأعمال البنكية، تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل. [3]

---

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أوقحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، لبنان،1991، ص 25-26

[2] عاشوري صورية، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة نيل شهادة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ،2011 /2010 ص4

[3] لمادة 114 من القانون رقم 90-10، المؤرخ في 14 ابريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16.

ويمكن إيجاز أو تلخيص مضمون هذه المواد التي كلفت بها البنوك فيما يلي:

- تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع وإعادة إقراضها.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف زبائنها والعمل على إدارتها لها.

تعريف البنوك التجارية الخارجية 4:

بنوك التجارة الخارجية وهي منشآت تهدف الى تحويل نشاط التجارة الخارجية والهدف من إنشاء هذا النوع من البنوك لمتخصصه هو دعم نشاط التجارة الخارجية وتنميتها عن طريق ما يقدمه البنك لها من قروض مصرفيه ومن خلال الصور الائتمانية المتعددة التي يقدمها البنك في هذا المجال الحيوي علاوة على القروض الاستثمارية طويلة الأجل.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هذه البنوك تقدم تسهيلات ائتمانية مختلفة الآجال للمنشآت الصناعية من أجل مساعدتها على النهوض بالإنتاج المخصص للتصدير كمًا ونوعاً وتمكينها من تمويل شراء المواد الأولية و السلع نصف المصنعة و تامة الصنع التي تعد كسلع وسيطة ضرورية للوحدات الاقتصادية والتي تقوم بهذا النوع من الانتاج و علاوة على ذلك فإن هذه البنوك تختص بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعملية المقايضة والتبادل الثنائي مع المؤسسات الاجنبية و عمليات إعادة التصدير كما انها تساهم في عقد الاتفاقات اللازمة مع مثيلتها الموجودة في الخارج من اجل تدعيم نشاط التجارة الخارجية [1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص التعريف التالي:

البنوك التجارية هي المؤسسات المالية التي وظيفتها الأساسية هي قبول الودائع واستخدامها في عملياتها المختلفة مثل الخصم والإقراض وفتح حسابات، والتي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لجميع الزبائن دون تخصيص وهدفها الأساسي هو تحقيق الربح.

[1] محمد الصيرفي، إدارة المؤسسات المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن 2016، ص 196.

المطلب الثاني: وظائف والخدمات التي تقدمها البنوك التجارية:

تتمثل وظائف البنوك التجارية في قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية، بجانب وظائف أخري ثانوية تتجلى فيما يلي:

اولا الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

1. قبول الودائع:

تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تقترض بها المصارف التجارية أموال المدخرين[1].

حيث تمثل الوديعة التزاما على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة وتقبل البنوك التجارية الودائع بجميع أنواعها من الأفراد والمؤسسات والهيئات، وتنقسم إلى عدة أنواع هي:

- الودائع الجارية وهي ودائع تحت الطلب يستطيع المودع أن يسحب في أي وقت يشاء ويحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم.
- ودائع لأجل: وهي ودائع لا يجوز سحبها إلا بعد مدة يتفق عليها المودع مع المصرف سلفا وتدفع عليها فوائد.
- ودائع التوفير: وتحصل هي الأخرى على فائدة وتحسب معظم البنوك الفائدة على الأشهر الكاملة التي تقضيها الوديعة في حساب التوفير.

وبعد التعرف على هذه الوظيفة يمكن القول إن قبول الوديعة من طرف البنك يوفر له موارد مالية يستخدمها في وظيفة أخرى وهي منح القروض.

2. منح القروض والسلفيات:

هي من أهم الوظائف التي يمارسها البنك التجاري منذ ظهوره [2] وتعني هذه الوظيفة تقديم البنك التجاري مبالغ نقدية سواء ورقية أو كتابية إلى الأفراد ورجال الأعمال والمشروعات على اختلاف أنواعها وأجالها، وذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم وتوجيه نشاطاتهم على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلولا لأجل المتفق عليه، ويحصل على فوائد نظير ذلك.

[1] جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص 23.

[2] Amour Behaim, pratique des techniques bancaires, Edition delà, Alger, 1997, P40.

وتتعدد وتتنوع الأشكال الخاصة للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ويتمثل أهمها:[1]

- الدفع تحت الحساب.
- عمليات الائتمان بالمقابل.
- القرض النقدي.
- الائتمان الإيجابي.
- فتح الاعتماد.
- عمليات الخصم.
- الائتمان المقدم للتجارة الدولية.

وهكذا فإن البنوك التجارية تقدم خدمات للاقتصاد وذلك من خلال تمويل العمليات الإنتاجية التنموية المختلفة وتطويرها وفق السياسة ائتمانية محكمة.

وتقوم البنوك التجارية إلى جانب وظائفها الرئيسية المشار إليها مجموعة من الوظائف الأخرى والخدمات التي تعتبر ثانوية تتمثل أهمها فيما يلي:

- تحصيل مستحقات عملائها من مختلف مصادرها ودفع ديونهم لمستحقيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها.
- إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم أو سندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال
- التعامل في العملات الأجنبية بيعا وشراء.
- تأجير الخزائن للعملاء ليحتفظوا فيها بمنقولاتهم.
- إصدار خطابات الضمان.
- لقيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب العملاء يحتاج لديهم الوقت والخبرة.

[1] صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والمصارف، مطبعة الدار الجماهيرية، ليبيا، 1991، ص 37.

ثانيًا الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

لقد تغيرت وظيفة البنك من مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة تهدف أولا وقبل الوسائل، باعتبار أن جذب متعامل واحد يعتبر ربحا في حد ذاته، ولتحقيق هذه الأهداف أصبح البنك التجاري يقوم بالعديد من الخدمات الحديثة نذكر منها:

1. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:

أصبحت البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لمشروعاتهم، حيث على أساسها يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكيفية السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والبيع والتحصيل، لأن ذلك من مصلحة البنك وعليه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل لهما.

2. ادخار المناسبات:

تسعى البنوك التجارية إلى تشجيع المتعاملين معها ليقوموا بالادخار لمواجهة نفقات المناسبات مثل: الزواج، الدراسة، السياحة... إلخ، حيث يقدم لهم فوائد وتسهيلات ائتمانية.[1]

3. خدمات البطاقة الائتمانية:

وهي عبارة عن بطاقة من البلاستيك، تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه، وبموجبها يتمتع العميل بالحصول على شراء بضائع من المتاجر أو التمتع ببعض الخدمات الأخرى على أن يقوم العميل بسداد قيمة ما يشتريه إلى البنك خلال أجل معين وبدون فوائد[2].

4. خدمات الكمبيوتر:

تستخدم البنوك حاليا الكمبيوتر لتزويد المتعاملين معها بكشوف توضح أوضاعهم المالية والضرائب المترتبة على إيراداتهم تراقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات. [3]

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 18-19.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها وادارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر,2000، ص 142.

[3] ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 275.

5. مساعدة الشركات على بيع إصداراتها الجديدة من الأسهم:

تقوم البنوك بمساعدة شركات المساهمة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما تطرحها للاكتتاب العام، وفي تلقي الدفعات الأولى من تلك الأسهم مقابل عمولة تأخذها من الشركة فالبنوك بهذه الخدمة تصبح من مؤسسات سوق رأس المال الأولية، وذلك بتقديمها الخدمات لكل من المستثمر والشركة المصدرة، حيث تسهل الاكتتاب بينهما[1] إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات البنك عن طريق تقديم خدمات نافعة لتعود على البنك بمزايا نذكر منها:

- الدعاية والإعلان للبنك وتداول اسمه بين المتعاملين وبالتالي اجتذاب متعاملين جدد.
- زيادة موارد البنك عن طريق زيادة الثقة فيه، زيادة عدد المتعاملين.
- زيادة توظيفات البنك وبالتالي زيادة عوائده.

المطلب الثالث: الأهداف الوظيفية البنوك التجارية

الأهداف الوظيفية هي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء واختيار العمالة وغيرها وتنطلق من السمات التالية:

1. الربحية:

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع و هذا يعني وفق الفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتغيير في إرادتها ذلك بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال الأخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المؤسسات الأعمال تعرضا لأثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر على العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة اكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر و هذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي بزيادة الإيرادات و تجنب حدوث انخفاض فيها.

[1] عزيزة بن سمينة، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002، ص8.

وإذا كان للاعتماد على الودائع كمورد رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة التزام البنك بدفع فائدة عليه اسواء حقق أرباح أو لم يحقق فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه ومن ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته، فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق.

أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق البنك حافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن الاستثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار هذا ويطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

2. السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة وتعد السيولة من أهم الأهداف التي يتميز بها البنك التجاري عن المنشآت الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب وودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

3. الأمان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا إذا ل تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 % عادة ، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين ، والنتيجة هي إفلاس البنك لذلك يسعى البنك دائما لكسب ثقة المودعين و هو يحرس كامل الحرس على أموالهم بما يمليه المنطق و القانون أي أخذ مطالب بإعادة الحق إلى أهله حيث يعبر عن هذا الحرص بضمانات يطلبها عن إقراضه للآخرين.[1]

[1] زياد رمضان، إدارة البنوك، دار البداية للنشر، طبعة 1، 2008.

4. النمو:

يصل البنك إلى هدف النمو من خلال تعظيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه والتي لا تتم إلا بجهد إنمائي منظم ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين والتقييم المستمر لأداء والسياسات البنوك المنافسة بالسوق حيث يكون على عاتق إدارة البنك تحقيق التوازن في نمو البنك يتناسب مع حجم موارده والفرص التسويقية المتاحة أمامه، ودرجة العائد الممكن تحقيقه ودرجة المخاطرة المصاحبة.

و تفرض السمات المشار إليها ثلاث أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري يتمثل الهدف الأول في تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما إن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت و أن انخفاض في الإيرادات كفيل بان يصاحبه انخفاض أكبر في الأرباح أما الهدف الثاني فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه و أخيرا يتمثل الهدف الثالث في تحقيق أكبر قدر ممكن من الائتمان للمودعين على أساس رأس مال صغير و لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم هذا و من المتوقع أن تؤثر الأهداف الثلاثة (الربحية – السيولة – الأمان) على تشكيل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة المصرفية.

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية

تحتل دراسة العلاقات الديناميكية بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية مكانة مرموقة في الفكر الاقتصادي وتتمثل تلك الاهمية الارتكازية للتجارة الخارجية من انها تعد المصدر التقليدي للنقد الاجنبي اللازم لتحقيق الاستثمارات التي تتضمنها خطط التنمية الاقتصادية بقصد توسيع المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وتغيير بنيانه فضلا عن الوفاء بأعباء خدمة الاستثمارات المباشرة او الديون الأجنبية. وبالتالي يمكن القول ان اهم الوسائل التي تتبع لزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي هي العمل على توسيع الصادرات وتحسين معدل التبادل الدولي ولهذا لا يختلف الاقتصاديون في ان زيادة الصادرات يشكل عاملا أساسيا في تحديد مستوى النمو الاقتصادي.

من المعروف ان اقتصاديات البلدان النامية تقوم أساسا على إنتاج مواد أولية زراعية او معدنية تصدر معظمها الى الخارج وتعتمد صادراتها على عدد محدود من هذه المنتجات في تكوين الجانب الأكبر من حصيلة التبادل الخارجي وفي تكوين جانب كبير من دخلها القومي وايرادات ميزانيتها، كما تعتمد بصفة أساسية على الاستيراد في سد احتياجاتها من سلع الاستهلاك الضروري او من الآلات والمعدات والخدمات اللازمة لعملية التنمية فضلا عما تهيئة لها التجارة الخارجية من نقل الخبرة الفنية والمهارات المتقدمة. ورغم ما توصلت اليه بعض البلدان النامية من رفع انتاجها المحلي لسلع الاستثمار الا ان هذا الإنتاج لا يزال غير كاف لسد احتياجات هذه البلدان بسبب صغر حجم هذه الصناعات وتركز الإنتاج عادة في مواد البناء وبعض المعدات الخفيفة ولم تقلل من اعتمادها على استيراد معظم الآلات والمعدات بشكل ملحوظ ومن هذا المنطلق يمكن القول ان التجارة الخارجية تشكل عاملا بالغ الاهمية بالنسبة لتقدم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حيث يعتمد عليها في تامين السلع الضرورية كما تعتمد مستويات الادخار والاستثمار فيها الى حد كبير على حصيلة التبادل الخارجي. ولذلك تتخذ المشكلة الرئيسية في التمويل وجهين رئيسيين هما امكانيات رفع حصيلة التجارة الخارجية في البلاد النامية وكيفية الاستفادة بهذه الحصيلة في تكوين رؤوس الأموال اللازمة للتعجيل بالنمو الاقتصادي.[1]

[1] محمد سحنون، الاقتصاد الصناعي، دور التجارة الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية، تم الاطلاع عليه في16 ماي 2023. في موقع:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/117500

نقوم بدراسة التجارة الخارجية من خلال المطالب التالية:

1. تعريف التجارة الخارجية وأسباب قيامها.
2. العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية.
3. أهمية التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

يطلق عليها تسمية التجارة الخارجية لأنها تتعامل مع الدول خارج نطاق الرقعة الجغرافية من حيث نقل الصادرات والواردات، وتعد مكون أساسي في دعم الاقتصاد الوطني وترسيخ أسسه وتنشيط قطاعاته الأخرى ونظرا لأهمية موضوع التجارة الخارجية في جميع بلدان العالم وتطورها الكبير والسريع جعلها محل دراسة العديد من الكتاب والباحثين والاقتصاديين.

أولا: تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية ومنها ما يلي:

التعريف الأول 1:

هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية الخدمات النقود الأيدي العاملة.[1]

التعريف الثاني 2:

المفهوم العام للتجارة الخارجية هو ان التعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد، ورؤوس الاموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، او بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[2].

[1] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 9.

[2] جمال جويدان الجمل التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 11.

التعريف الثالث 3:

تعرف التجارة الخارجية بانها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدارسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن التجارة الخارجية هي علاقات اقتصادية دولية يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات بهدف خلق توازن في الموارد بين دول العالم.

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية:

من بين اهم اسباب وعوامل قيام التجارة الخارجية ما يلي:

- يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول الى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم انه مهما اختلفت النظم السياسية في مختلف دول العالم فإنها لا تسطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة أو لفترة طويلة من الزمن وذلك لان اتباعها يدفع الدولة ان تنتج كل احتياجاتها بالرغم من ان ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ومهما يمكن ميل أي دول لتحقيق هذه السياسة، فإنها لا تسطيع ان تعيش في عزلة عن الدول الأخرى إذ ان الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاج من السلع وانما اقتضى الأمر أن تتخصص في انتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع انتاجها داخل حدودها أو تستطيع لكن بكلفة ونفقة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا . [2]
- التخصيص الدولي حيث أن كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية مما يزيد من انتاجها ووجود فائض لديها في هذه السلع وبالتالي عليها استبدالها بسلع أخرى من انتاج الأخرى والتي تتمتع تلك الدول بدورها بميزة في انتاجها، وهذا التخصيص يؤدي الى انشاء مشروعات كبيرة وهذا يؤدي الى تقليل التكلفة المتوسطة الكلية للوحدة الواحدة نتيجة وفورات الحجم الكبير اختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى[3]

[1] محمد احمد السريتي، محمد عزت، محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2013، ص 8.
[2] جمال جويدان الجمل التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 14.
[3] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- توفير الحماية للمصالح الاقتصادية والاجتماعية للفرد والجماعة والمجتمع ككل أو للدول والمناطق.
- وجود تباين واختلاف في ظروف واوضاع التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل في المجتمعات الانسانية والدول او المناطق العالمية.
- وجود اختلاف في طبيعة الانظمة الاقتصادية والاجتماعية التي وجدت وسادت في مختلف بلدان ومناطق العالم ومدى الميل نحو التبادل التجاري الخارجي.
- وجود الرغبة في التعاون لدى الدول من اجل التبادل التجاري الخارجي فيما بينهم.
- انتشار مبدأ حرية التبادل التجاري كشعار سياسي واقتصادي.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية نذكر اهمها:

1. مستوى التنمية الاقتصادية:

حيث أن هذا العامل يلعب دورا في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2. أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:

هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى وهناك عوامل أخرى.

إن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

3. سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:

تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية[1].

4. حجم الدولة:

حجم الدولة يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

5. العامل السياسي:

العامل السياسي هو الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في محال التجارة الخارجية.

6. تغير الميزة النسبية:

حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج[2].

7. التجارة ونفقات النقل:

تؤثر نفقات النقل في تيار الاتجاه العام للتجارة حيث أن انخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.

[1] سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية 1994، ص 232-237.

[2] عبد الباسط عبد الوفا، التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر 2000، ص 14.

8. الشركات المتعددة الجنسيات:

نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية سيطرتها على العديد من الكاتلات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- تساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصص الموارد الانتاجية بشكل عام، وبالإضافة الى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من أثار على الميزان التجاري.
- تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، اضافة الى انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة امام منتجات الدولة[1].
- للتنمية الاقتصادية علاقة وثيقة بالتجارة الخارجية، حيث ان ارتفاع مستوى الدخل الوطني يؤثر في حجم التجارة الخارجية، ومن جهة أخرى فإن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل الوطني ومستواه.

[1] جمال جوديان الجمل، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ما يحتاجه اليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد وتصريف ما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.
- إن الدول النامية تعيش في ظل انخفاض الانتاجية والاستثمارات وللخروج من دائرة الفقر يمكن للتجارة الخارجية ان تلعب دورا هاما وذلك عن طريق تشجيع الصادرات وما ينتج عن ذلك من مكاسب جديدة في صورة دخول رؤوس اموال اجنبية تؤدي الى زيادة الاستثمارات والنهوض بالتالي بالتنمية الاقتصادية[1]

[1] يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010، ص 12.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي

Banque Exterior d'Algérie

المبحث الأول: عمليات مصلحة التجارة الخارجية ببنك الجزائر الخارجي

بعد دراسة الجانب النظري في مذكرتنا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة تطبيقية بعدما تطرقنا الى اهم الأفكار والنظريات المتعلقة بالتجارة الخارجية ووسائل تحقيق التبادل التجاري والشروط الواجب الوقوف عليها، سوف يتم التركيز فيما يلي على اهم محور تقوم به الدولة الجزائرية اتجاه تطوير التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ومن خلال هذا الفصل سنتعرض إلى:

- تقديم بنك الجزائر الخارجي Banque Extérieure d'Algérie.
- العلاقة التكاملية بين بنك الجزائر الخارجي والتجارة الخارجية.
- تطور التجارة الخارجية: القوانين والتسهيلات المقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي وكذا متابعة لهذا التطور في السنوات الثلاث الأخيرة.

المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي Banque Extérieure d'Algérie:

يتم اختصاره بالرمز BEA وهو بنك ودائعي تملكه الدولة تأسس في 1 اكتوبر 1967 بموجب المرسوم رقم (67-204) يملك 47 فرع متوزعة عبر التراب الوطني وفي عام 2019 زاد رأس مالها من 150 مليار دينار جزائري الى 230 مليار دينار جزائري هذه الزيادة في رأس المال هي جزء من استراتيجية التنمية الدولية.[1]

ومن اهم اهداف البنك الخارجي الجزائري نذكر:

- استقبال مختلف الإيداعات.
- تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى.
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.
- تنمية العلاقات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص والقطاع العام.

الفرع الأول: نشأة البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود 035:

وكالة حاسي مسعود 035 من أهم 9 وكالات تابعة للمديرية الجهوية بالجنوب تأسست في 2 نوفمبر 2008 وهي مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري يكمن مجال عملها مع الشركات البترولية الكبرى والشركات الخاصة والاجنبية والمتعلقة بالنشاطات والخدمات البترولية والاطعام والفندقة وشركه النقل الجوي والامن من أهدافها:

- امتصاص الاموال واستغلالها.
- المساهمة في تمويل مشاريع الشركات عن طريق منح القروض ومتابعتها وتحصيل الفوائد.
- تسيير حسابات الشركات الوطنية للمحروقات مثل سوناطراك وفروعها.

[1] عبر موقع بنك الجزائر الخارجي، تاريخ الاطلاع عليه 1 ماي 2023، رابط الموقع: https://www.bea.dz/

الهيكل التنظيمي للبنك البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود 035:

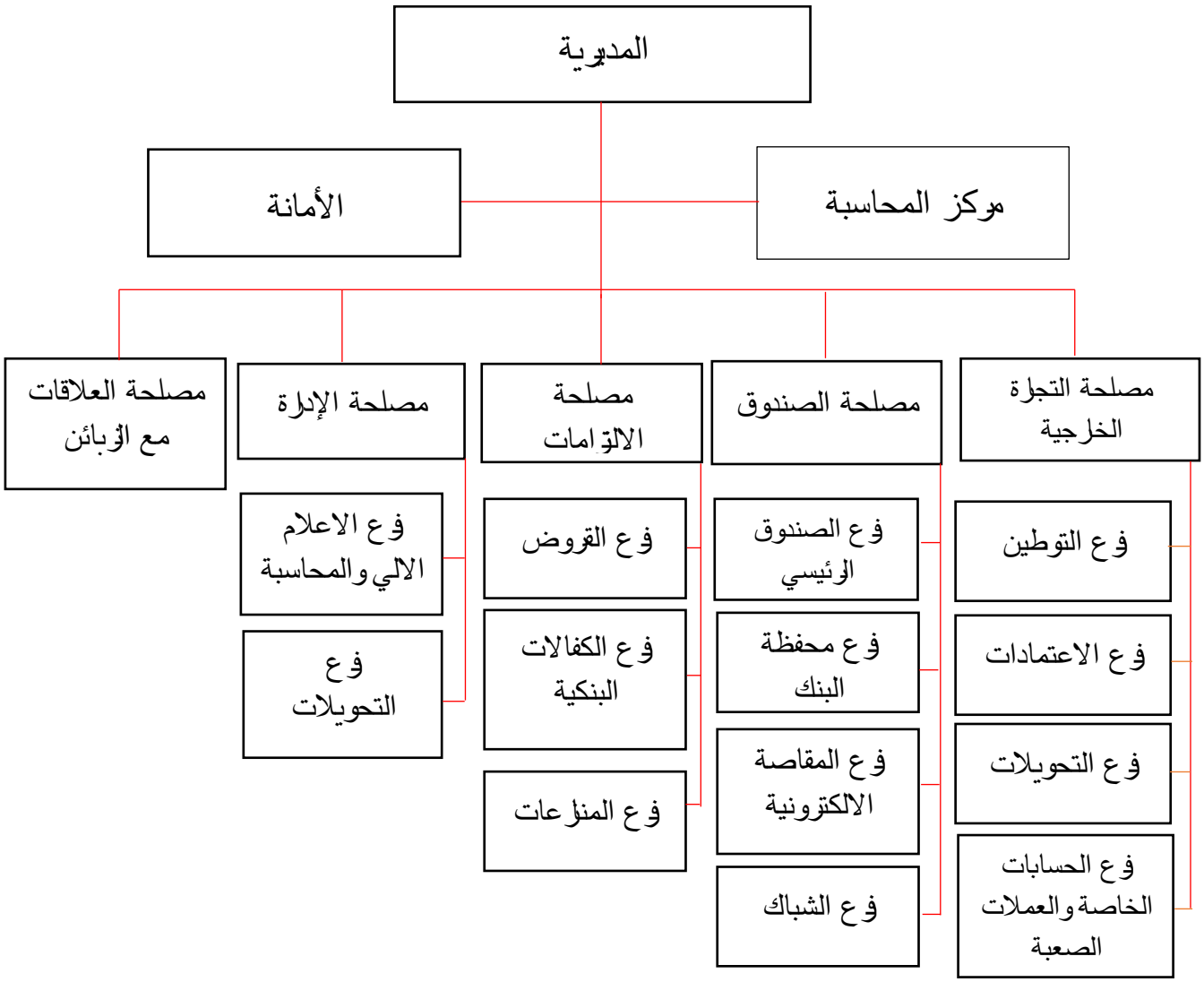

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود 035

الفرع الثاني: نشأة البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت

نشأ البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت في سنة 1986م وكان مقرها آن ذاك حي باعلوش، حيث تم نقل مقرها إلى ساحة هواري بومدين في يوم الاثنين 23 شعبان 1421 هـ الموافق ل 20 نوفمبر ب 2000 م وكان ذلك على يد السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بهدف توسيع نشاط البنك وخدمة زبائنها حيث أنها للمديرية الجهوية لولاية ورقلة وتقوم الوكالة بعدة مهام متعلقة بالمؤسسات أو شركات جزائرية أو أجنبية، تسعى إلى تحقيق أهداف وتطوير الأعمال الخاصة بها كما يلي:

- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارية الخارجية استقبال وديعة مبالغ السندات والأموال الناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، السند ألمر، الشيك ووثائق التجارة الأخرى.
- توزيع رؤوس الأموال الأفراد ومراقبة استعمالها.
- يمنح قروض بجميع اشكالها سواء بضمانات او بتسبيقات بدون ضمانات من اجل تحقيق نشاطات معينة.

الهيكل التنظيمي للبنك البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت:

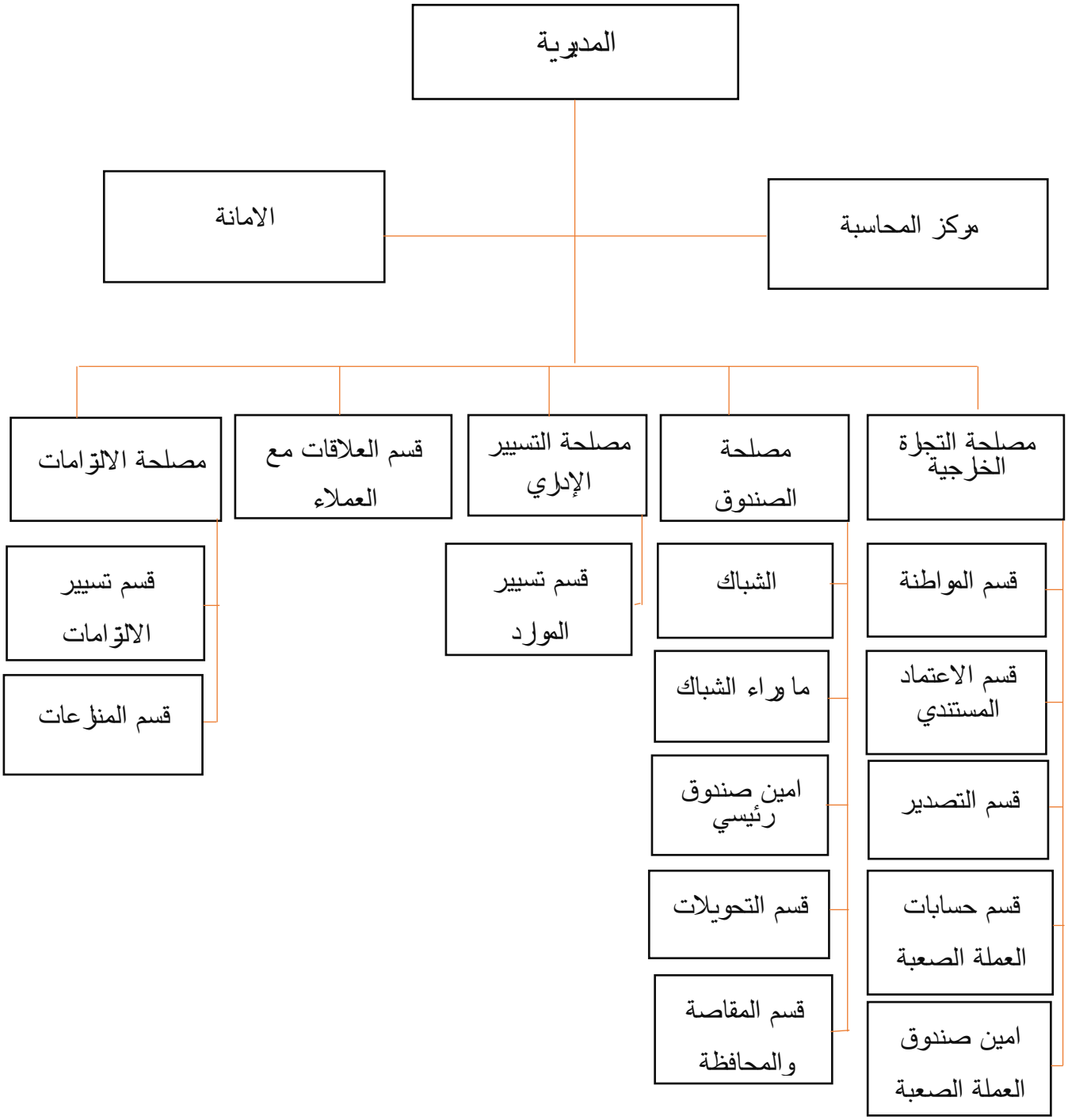

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت.

المطلب الثاني: التوطين البنكي

مفهوم التوطين البنكي:

التوطين البنكي هو عملية ادارية تضمن للبنوك تسجيل واعطاء قاعدة نظامية لكل عمليات الاستيراد والتصدير يسمح من الناحية التقنية بمراقبة المبادلات مع التجارة الخارجية حيث يسبق التوطين كل تحويل او ترحيل للأموال التزام او التخليص الجمركي للبضائع قبل الشروع في عمليه التوطين يجب التأكد من أن المستورد يستوفى فيه الشرطين:

- يملك سجل تجاري ورقم تعريف الجبائي.
- ان يتحلى بوضع مالي او ضمانات حقيقيه تؤهله للقيام بعمليه التجارة الخارجية.

مراحل التوطين البنكي:

1. التوطين هو اول خطوة في عملية التبادل التجاري وللقيام به هناك شروط خاصة بالزبون وهي:

- فتح حساب لدى البنك.
- ارفاق ملف التوطين بفاتورة اولية او نهائية.
- طلب بفتح التوطين.

2. مراجعة البنك للوثائق المقدمة من طرف الزبون من خلال:

قصد قبول ملفات التوطين المصرفي وأي التزام يترتب عنه تسديد عن طريق تحويل العملات الأجنبية نحو الخارج يجب على الوسيط المعتمد أن يأخذ بعين الاعتبار لاسيما:

- التحقق من صحة الوثائق المقدمة من طرف المستورد.
- قانونية العملية المعنية بالنظر إلى التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- المساحة المالية لزبون.
- التحقق من صحة الوثائق المقدمة من طرف المستورد[1].

[1] المادة 42 المؤرخ في 13 مايو سنة 2007، المتعلقة بالنقد والعرض، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 31.

4. ترقيم العملية ووضع ختم في الطلب والفاتورة الذي يحتوي على 8 خانات كما هو موضح في مثال وكالة حاسي مسعود035:

الجدول (1): ترقيم عملية التوطين

01	02	03	04	05	06	07	08
30	**03**	**04**	**2023**	**02**	**30**	**00115**	**EUR**

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي معود 035.

الخانة الأولى: رقم الولاية (ورقلة).

الخانة الثانية: رمز البنك الخارجي BEA.

الخانة الثالثة: وكالة حاسي مسعود 035.

الخانة الرابعة: السنة.

الخانة الخامسة: الموسم.

الخانة السادسة: طبيعة العملية (سلع 10 / خدمات 30).

الخانة السابعة: رقم ملف العملية.

الخانة الثامنة: رمز العملة.

4. فتح سجل خاص به الملفات المتوطنة وتحقيق شهادة التوطين وتحتوي على المعلومات التالية:

- رمز التوطين رمز البنك ورمز الوكالة.
- معلومات خاصة بالمستورد.

- معلومات تتعلق بالمورد.
- قيمة الاستيراد.
- كيفية الدفع.
- وسيلة النقل.

5. اعطاء وثيقة طبق الاصل للفاتورة المتوطنة للمستورد.

6. تأسيس وثيقة للمراقبة القانونية التي تتبع عملية الاستيراد.

7. تأسيس وثيقة بها حساب الزبون.

تسمح تأشيرة التوطين البنكي بما يلي:

يجب أن يفتح الوسيط المعتمد الموطن ملف توطين يسمح له بمتابعة عملية الاستيراد.

يسلم للمستورد المقيم نسخة من العقد المتضمن تأشيرة التوطين المصرفي وتوضع هذه التأشيرة على كل الفواتير التي لها علاقة بالعقد.

تسمح تأشيرة التوطين المصرفي بما يأتي:

- الشروع في إجراء التخليص الجمركي للبضائع.
- ضمان وفاء السندات المقبولة أو المكتتبة من طرف المستورد المقيم.
- تنفيذ التسديدات بالدينار والتحويلات بالعملة الأجنبية.
- لقيام عند حلول أجل التوطين المصرفي بإعداد عرض حال لتصفية الملف الذي يجب أن يُرسل لبنك الجزائر.[1]

[1] المادة 41، المؤرخ في 13 مايو سنة 2007، المتعلقة بالنقد والعرض، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 31.

المطلب الثالث: الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي والتحويل المباشر

أولا الاعتماد المستندي

تعريف الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو ترتيب مصرفي بين بنكين او أكثر في شكل تعهد مكتوب تعمل فيه البنوك مصدرة الاعتمادات المستندي بناء على تعليمات عملائها وتلتزم بموجبه البنوك المقابلة له بالدفع الى المستفيد مقابل مستندات الشحن أو مستندات تنفيذ او أداء الخدمة المنصوص عليها بالاعتماد ومطابقة تماما للشروط أو قبول كمبيالات المستندة مرتبطة بهذه الاعتمادات أو تداخل مستندات شحن مطابقة لشروط هذه الاعتمادات.[1]

يعتبر الاعتماد المستندي من الوسائل الهامة في نطاق التجارة الدولية وينجم عن استخدامه في المعاملات الدولية ما يلي:

- تلبيه رغبه المستورد في تمويل قيمة المشتريات من خلال الائتمان وتلبية رغبة البائع في الحصول على قيمة مبيعاته نقدا.
- يقدم الاعتماد المستندي حماية قانونيه لجميع أطراف التعامل والتي تتحقق من خلال التشريعات القانونية السائدة في دولتي المصدر والمستورد والقانون المدني.
- مثل أضمن وسائل الدفع الدولية حيث يقدم تسهيلات ائتمانية تساعد على نوع عمليات التبادل من خلال ضمان المصدر عدم انسحاب مستورد حسب الاتفاق المبرم في العقد التجاري وقبض قيمة بضائعه وبالنسبة للمستورد فيضمن الاعتماد المستندي دفع القيمة المحددة في العقد المبروم مع المصدر عند تقديمه المستندات الدالة على حسن تنفيذ الالتزامات المتعلقة به.[2]

[1] احمد غنيم، القواعد والأعراف الدولية الموحدة، دار حميرا للنشر والترجمة، 01 يناير 2016 مصر، ص 10.

[2] عباسة محمد شوقي، مذكرة نيل شهادة الماجستير بعنوان دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر سنة 2018، ص 91 (بتصرف).

مراحل الاعتماد المستندي:

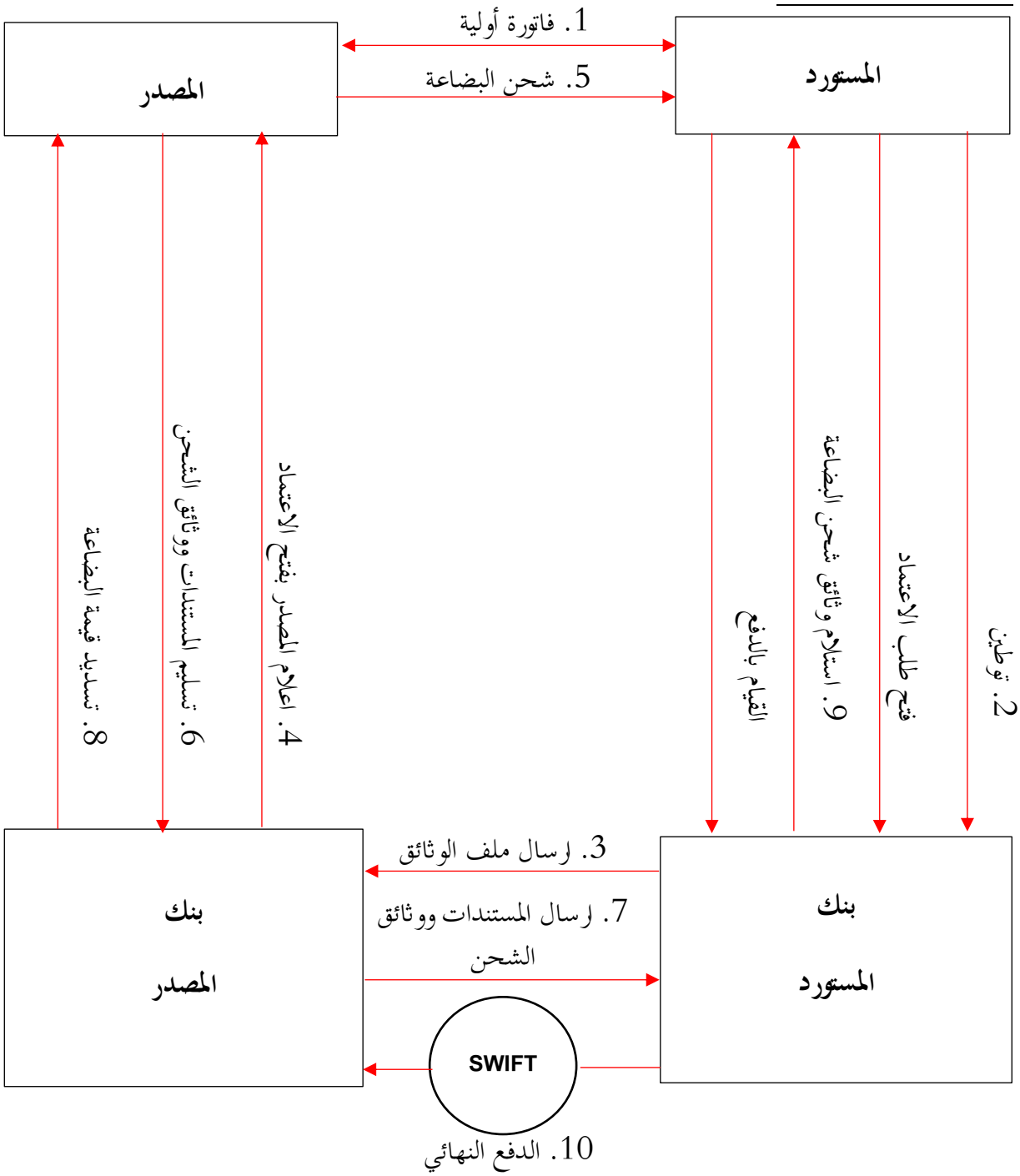

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود 035

ثانيا التحصيل المستندي

تعريف التحصيل المستندي

1. التحصيل المستندي هو تسليم المستندات مقابل الدفع وهو أحد أوجه التمويل التجاري تتلقى بموجبه الجهة المصدرة أموالاً مقابل بضائعها من الجهة المستوردة عقب تبادل بنكي للطرفين للوثائق اللازمة لتخليص البضائع جمركياً واستلامها[1].
2. إن المادة الثانية في فقرتها أ من النشرة رقم 522 المنظمة للتحصيل المستندي أعطت تعريفا للتحصيل من خلال أغراضه فالتحصيل يعني تعامل المصارف بالمستندات بموجب التعليمات التي استلمها من أجل:

- الحصول على دفع قيمة المستندات أو قبول المسحوب عليه.
- تسليم المستندات مقابل دفع قيمتها أو قبول الكمبيالة.
- تسليم المستندات وفقا لشروط أخرى.[2]

ومن خلال ما سبق تظهر أهمية التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية حيث يمثل:

- أكثر ضمان في المبادلات التجارية الدولية.
- الطمأنينة في التعامل بالتأكد أن المستورد باستطاعته الدفع.
- الوسيلة الأكثر استعمالا بين المتعاملين الاقتصاديين الدوليين لتسهيل المعاملات الجارية لسهولة إجراءاته.

[1] شركة هارفارد بزنس ريفيو سكول ببليشينغ، التحصيل المستندي في المفاهيم الإدارية، تاريخ الاطلاع عليه 6 ماي 2023، منشور على موقع: https://hbrarabic.com

[2] نشرة غرفة التجارة الدولية رقم 522 المتعلق بالقواعد المتصلة بالتحصيل المستندي، النسخة العربية، تاريخ الاطلاع عليه 6 ماي 2023، منشور على موقع: www.low-uni.met

مراحل التحصيل المستندي:

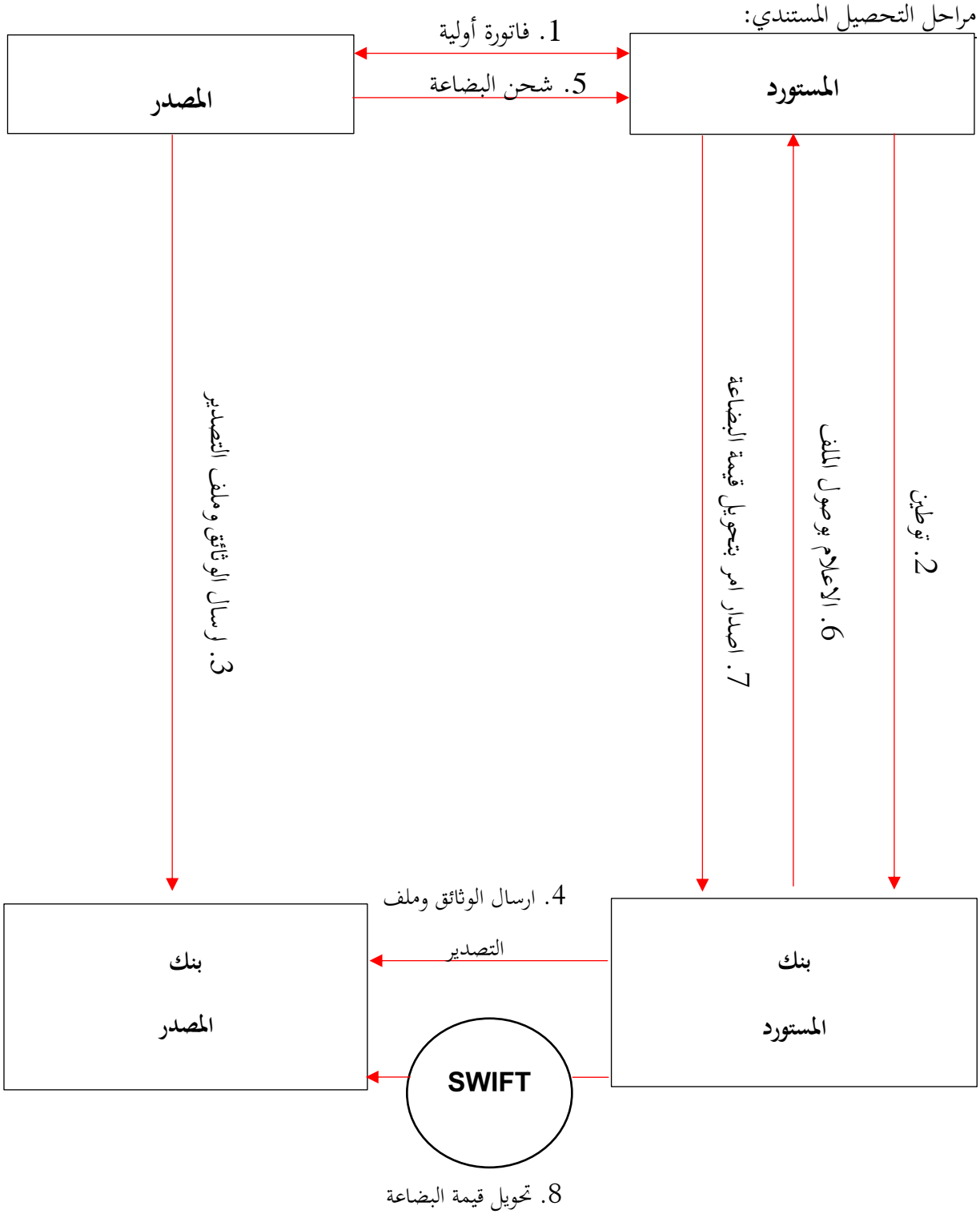

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود 035

ثالثا التحويل المباشر

تعريف التحويل المباشر

1. التحويل المباشر هو تحويل الكتروني للأموال يتم فيه ارسال المدفوعات الدولية المباشرة من بنك الى اخر عبر شبكة SWIFT وتستخدم الاسلاك المالية الانتقالية شبكة داخل الصناعة المصرفية للانتقال بين البنوك.
2. التحويل المباشر هو عملية شكلية تقوم على فكرة القيد المزدوج في الجانب المدين من حساب الامر وهو المستورد او المصدر وفي الجانب الدائن من حساب المستفيد.

مراحل التحويل المباشر

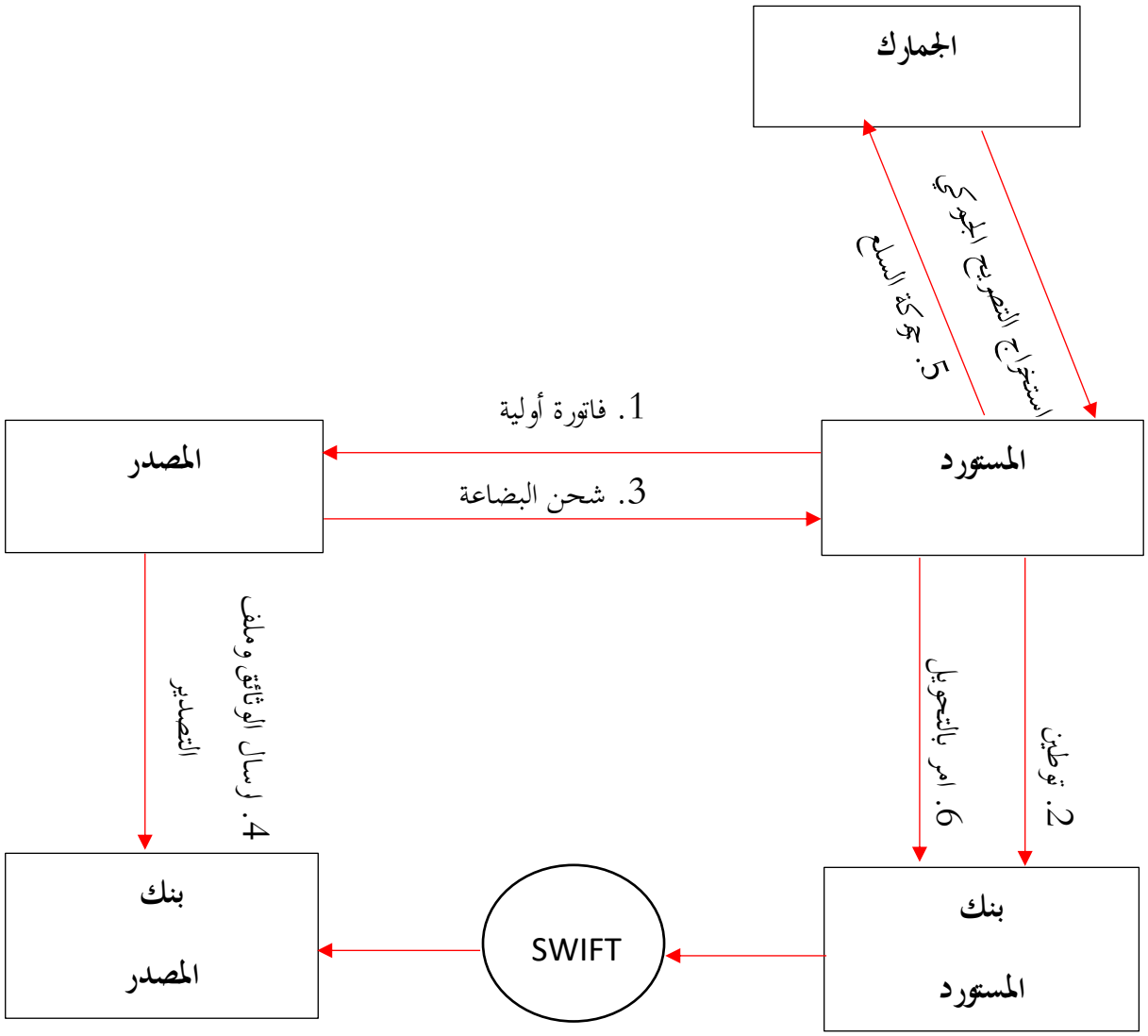

7. تحويل قيمة البضاعة

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي معود 035

المبحث الثاني: آليات بنك الجزائر الخارجي في تطوير التجارة الخارجية

المطلب الاول: الاحكام التنظيمية لعملية التصدير والاستيراد في الجزائر

اولا التصدير في الجزائر:

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول، أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية فهو يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة كما أنه يعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة ولتبيان مفهوم عملية التصدير في الجزائر ارتأينا أن نتطرق لتعريفها الشروط القانونية للقيام بها.

تعريف عملية التصدير:

عملية التصدير هي ضرورة حيوية واضحة للغاية وفوائده الاقتصادية لا خلاف عليها حيث تعد عملية يتم فيها بيع للمنتجات من دولة لأخرى وفق نظام معترف به وقوانين ونظم تدعم الاستيراد من جانب الدول المستهلكة والتصدير من جانب الدول المصدرة ويعتبر أهم محل للتصدير في الجزائر تصدير المحروقات إلى جانب ذلك هناك ما يعرف بالتصدير خارج إطار المحروقات وهو تصدير البضائع والخدمات والسلع وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها.[1]

الاحكام التنظيمية لعملية التصدير في الجزائر:

تنجز عمليات استيراد المنتوجات وتصديرها بحرية باستثناء عمليات استيراد وتصدير المنتوجات التي تخل بالنظام العام، وهذا طبقا **لنص المادة 02 من الأمر 03-04** المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها غير أن المشرع الجزائري أقر مجموعة من الشروط لممارسة عملية التصدير من قبل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر سنحاول شرحها من خلال ما يأتي:

أ- ممارسة نشاط اقتصادي:

طبقا لنص **المادة 04 من الأمر 03-004** المذكور أعلاه على أن عمليات استيراد وتصدير المنتوجات لا يمكن أن ينجزها إلا شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا اقتصاديا طبقا للتنظيم والتشريع المعمول بهما باستثناء العمليات

[1] وئام بغياني، تحفيز التصدير للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، بحوث جامعة الجزائر 1، العدد 13 الجزء الأول، جوان 2019، تاريخ الاطلاع عليه 27 ماي 2023، على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz

ذات الطابع غير التجاري والعمليات التي تنجزها الادارات والهيئات ومؤسسات الدولة. ويشترط لممارسة أي نشاط اقتصادي شرطان جوهريان ألا وهما التسجيل في السجل التجاري والاشهار القانوني.

التسجيل في السجل التجاري:

طبقا لنص **المادة 04 من القانون 04-08** المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، فإنه يلزم كل شخص طبيعي أو اعتباري يرغب في ممارسة نشاط تجاري بالقيد في السجل التجاري ويمنح هذا التسجيل الحق في الممارسة الحرة للنشاط التجاري، باستثناء النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري والتي تخضع ممارستها إلى الحصول على ترخيص أو اعتماد.

وأيضا تنص **المادة 19 من الأمر 75-59** المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم على انه يلزم بالتسجيل في السجل التجاري:

- كل شخص طبيعي له صفة التاجر في نظر القانون الجزائري ويمارس أعماله التجارية داخل القطر الجزائري.
- كل شخص معنوي تاجر بالشكل، أو يكون موضوعه تجاريا، ومقره في الجزائر، أو كان له مكتب أو فرع أو أي مؤسسة كانت.

ب- تشجيع المنتج المحلي الجزائري:

عرفت الجزائر بعد انخفاض الكبير في أسعار النفط منتصف عام 2014 عدة مراسيم وقوانين لتنظيم عملية التجارة الخارجية بهدف تخفيض فاتورة الاستيراد والتقليل من عجز ميزان التجاري وهذا من خلال تبني سياسات تجارية حمائية وتوطين المنتوجات الأجنبية وكذا تشجيع المنتوج الوطني ومنه نذكر المراسيم والقوانين التشريعية الصادرة بهدف تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية في الجزائر:

طبقا **لنص المرسوم التنفيذي رقم 15-306** يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع من بين القرارات الحاسمة والجريئة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتنظيم التجارة الخارجية وضع حد للنزيف الحاد الذي أصاب الخزينة العمومية لسنوات طويلة بسبب الاستيراد المكثف لكل أنواع السلع الاستهلاكية رغم أن الكثير منها يصنع مثله بالجزائر، حيث نصت **المادة 02** على ما يلي: " تخضع المنتوجات والبضائع المستوردة أو المصدرة في إطار أنظمة الرخص المذكورة في المادة الأولى أعلاه إلى ترخيص مسبق يسمى حسب الحالة

"رخصة الاستيراد " أو " رخصة التصدير ".

طبقا **مرسوم تنفيذي رقم 18-02** مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018، يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد وتنص **المادة 01** على ما يلي: "تستبدل قائمة البضائع الخاضعة للتعليق المؤقت عند الاستيراد الواردة في ملحق المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 7 يناير سنة 2018 والمذكور أعلاه بالقائمة المرفقة بهذا المرسوم " حيث تم تعليق استيراد قرابة 900 منتج ابتداء من يناير 2018 في سياق التأطير الجديد للتجارة الخارجية، ويتعلق الأمر على الأخص بالفواكه الجافة والاجبان (منتجات كاملة) والفواكه الطازجة (باستثناء الموز) والخضر الطازجة (باستثناء الثوم) واللحوم باستثناء بعض الاصناف مثل لحوم البقر والتونة... إلخ. ويأتي هذا القرار في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى استعادة توازن ميزان المدفوعات، كما يهدف هذا الاجراء حسب الحكومة إلى تحسين تنافسية المنتجات المحلية مقارنة بنظيرتها المستوردة.

وتم أصدرت الحكومة بتاريخ يناير 2019 قرارا آخرا يحدد قائمة البضائع (1095 منتج) والتي يمكن أن يتم استيرادها لكنها خاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي بنسب تتراوح بين 30 في المائة و200 في المائة، حيث تم تعديل المرسوم التنفيذي لـ 7 يناير 2018 المتضمن البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد **بمرسوم تنفيذي نشر في الجريدة الرسمية رقم 6 بتاريخ 27 يناير** 2019، وتم استبدال قائمة البضائع الخاضعة للتعليق المؤقت عند الاستيراد المذكورة في ملحق المرسوم التنفيذي لشهر يناير 2018 بقائمة أخرى أصغر.

حيث نصت **المادة 01**: " تستبدل قائمة البضائع الخاضعة للتعليق المؤقت عند الاستيراد المذكورة في ملحق المرسوم التنفيذي رقم 18-2002 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 7 يناير سنة 2018 والمذكور أعلاه، بالقائمة المرفقة بهذا المرسوم"

أ- خلق ودعم الاستثمارات والمؤسسات الناشئة:

طبقا لنص **المادة 02** المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 24 يوليو سنة 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 37:

ترمي احكام هذا القانون الى تشجيع الاستثمار بهدف:

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية.
- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة.

- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية.
- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة.
- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة.
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية.
- تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

طبقا لنص **المادة 27** المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 24 يوليو سنة 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 37:

المادة 27: تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات (المناجم والمحاجر، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبيتروكيميائية، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة واقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال) زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام من المزايا التالية:

بعنوان مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

بعنوان مرحلة الاستغلال:

ضمن مدة تتراوح من ثلاث (3) الى خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:

1. الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
2. الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ثانيا الاستيراد في الجزائر:

مفهوم الاستيراد في الجزائر

تمثل عملية الاستيراد تلك العملية التي من خلالها تدخل البضائع أو المنتوجات الأجنبية إلى الإقليم المحلي، والبضائع المعنية بعملية الاستيراد تستقبل في البلد المستورد إما لسد الاحتياجات المحلية أو بغرض العبور أو إعادة تصديرها بعد تعديلها.

1. الاستيراد هو عملية دخول أي سلعة للإقليم الجمركي الوطني[1].
2. الاستيراد هو تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها وبصفة نهائية غير المقيم في البلد وذلك بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها[2].

حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل وتزيده قوة في الخارج.

[1] Guid General de commerce international (M.L.P) édition, P19. (مترجم)

[2] Akdar Akacem, comptabilité S.N.D édition, Alger, 1990, P130. (مترجم)

الاحكام التنظيمية لعملية الاستيراد في الجزائر:

أ- الاعفاء من التوطين البنكي:

طبقا لنص **المادة 33** المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 هـ الموافق ل 13 مايو سنة 2007 م، الجريدة الرسمية العدد 31:

تعفى من التوطين المصرف:

- الواردات الصادرات التي تُدعى "بدون تسديد" التي يقوم بها المسافرون لاستعمالاتهم الشخصية طبقا لأحكام القوانين المالية.
- الواردات التي تُدعى "بدون تسديد" والتي يقوم بها المواطنون المسجلون لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية في الخارج عند عودتهم النهائية إلى الجزائر طبقا لأحكام القوانين المالية.
- الواردات التي تُدعى "بدون تسديد" والتي يقوم بها الأعوان الدبلوماسيون والقنصليون وما شابههم وكذا أعوان ممثليات الشركات والمؤسسات العمومية في الخارج عند عودتهم إلى الجزائر.
- الواردات الصادرات التي تقل قيمتها عن القيمة المقابلة لمبلغ 100.000 دج بقيمة "فوب".
- واردات / صادرات، العينات، والهبات والسلع المستلمة في حالة تفعيل الضمان.
- الواردات من السلع المحققة في إطار نظام الوقف الجمركي

يجب أن تُكتب على التصريحات المقدمة لدى الجمارك، المتعلقة بالواردات والصادرات المشار إليها أعلاه والمنصوص عليها في المادة 58 أدناه، عبارة صادرات واردات لم توطن مصرفيا.

وبناء على مخرجات الاجتماع المنعقد يوم 10 ماي 2022 بمقر وزارة التجارة وترقية الصادرات تقرر ما يلي:

طبقا **للمادة 01**: تبدي الخلية موافقتها لاستكمال إجراءات التوطين البنكي المتعلقة باستيراد المواد والمنتجات الموجهة لإعادة البيع على الحالة لفائدة الكائن مقرها بالعنوان الموضح في شهادة الاحترام المرفقة بالطلب، وهذا وفقا للمعلومات المبينة في **المادة 02** ادناه:

الجدول (02): معلومات إجراءات التوطين الجديدة حسب الملحق المرفق.

رقم السجل التجاري		رقم التعريف الجبائي	
رقم الفاتورة الشكلية:	المؤرخة في:	مبلغ الفاتورة:	بنك التوطين

المادة 03: يسري مفعول هذه الوثيقة ابتداء من تاريخ امضائها. (انظر الملحق رقم 13)

ب- اصدار البنك اعتمادات مستندية وخطابات ضمان:

من اهم القوانين التي جاء به المشرع اتجاه التجارة الخارجية وتطويرها اصدار خطابات ضمان وفتح اعتمادات مستندية لتوفير الثقة والضمان لكل من المستورد والمصدر حيث نجد:

طبقا لنص **المادة 368** قانون رقم 27 المؤرخ في 22/10/1427 هـ الموافق ل 13/11/2006 بإصدار قانون التجارة ابراز دور الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي عقد يتعهد بمقتضاه البنك بفتح اعتماد بناءً على طلب أحد عملائه يسمى «الآمر» في حدود مبلغ معين ولمدة معينة لصالح شخص آخر يسمى «المستفيد» بضمان حيازة البنك لمستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل.

جاء في نص **المادة 47** قانون رقم 31 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1482 هـ الموافق ل 13 مايو سنة 2007 م والذي ينص على:

عندما يكون الاستيراد موضوع تمويل خارجي يجب أن يتأكد الوسيط المعتمد عند التوطين المصرفي للعقد من تطابق التمويل والشروط المرتبطة به مع الكيفيات التي حددها بنك الجزائر.

يرسل تصريح خاص بالدين الخارجي الى بنك الجزائر وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها.

ويتبعها نص **المادة 50** قانون رقم 31 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1482 هـ الموافق ل 13 مايو سنة 2007 م والذي ينص على:

يمكن للوسيط المعتمد الموطن الشروع في دفع التسبيقات في حدود 15% من المبلغ الإجمالي للعقد بغرض استيراد السلع والخدمات في حالة ما إذا ورد في العقد التجاري بند مطابق للأصول والأعراف الدولية متعلق بذلك بشرط تقديم ضمان ارجاع التسبيق بقيمة مساوية ويتم تسليم هذا الضمان من طرف بنك من الصنف الأول.

ت- تطبيق نظام رخصة الاستيراد:

كل متعامل اقتصادي، شخص طبيعي أو معنوي، يستوفي الشروط المطابقة للتشريع والتنظيم الساري المفعول، يمكن له تقديم طلب رخصة استراد منتوج أو سلعة، الخاضعة للحصة المفتوحة، وذلك بإيداع على مستوى مديرية التجارة الولائية المختصة إقليمياً.[1]

وتنص **المادة 04** مكرر 2 المؤرخ في 30 شوال عام 1443 هـ الموافق ل 31 ماي سنة 2022 م على:

تنشأ على مستوى وزارة التجارة منصة رقمية مخصصة لتسيير رخص الاستيراد التلقائية، وتكون موصولة بالقطاعات الوزارية المعنية وكذا الجمارك.

وتكملها **المادة 02** المؤرخ في 30 شوال عام 1443 هـ الموافق ل 31 ماي سنة 2022 م على:

يجب على المتعاملين الحائزين على الرخص الممنوحة لهم من القطاعات المعنية الامتثال لأحكام هذا المرسوم في اجل أقصاه (6) أشهر، ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، بعنوان رخص الاستيراد، تاريخ الاطلاع عليه في 27 ماي 2023، عبر الموقع:
https://www.commerce.gov.dz/

المطلب الثاني: التسهيلات البنكية الخاصة بعملية الاستيراد والتصدير

إن الغرض الأساسي من تواجد البنوك التجارية هو تعبئة الادخار وتوفير التمويل اللازم لذوي العجز المالي وعلى هذا الأساس تقاس فعالية البنك، وتعني وظيفة منح أو تقديم تسهيلات الائتمانية حيث قيام البنك بتقديم مبالغ نقدية سواء ورقية أو كتابية إلى الإفراد أو رجال الإعمال والمؤسسات على إخلاف أنواعها لآجال مختلفة وذلك لتمكينهم من مزاولة ومواصلة أعمالهم وأوجه نشاطاتهم المختلفة.

وتعد عملية منح الائتمان من أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك التجارية فالتسهيلات المصرفية هي عملية استثمارية تقوم بها البنوك التجارية بغية الحصول على عوائد مختلفة تتمثل في الفوائد والعمولات التي تقرضها البنوك على الذين تم حصولهم على أموال من طرفه ومع زيادة التحرر المالي وتطور الأسواق المالية أصبحت البنوك تتنافس فيما بينها ودخلت نشاطات معقدة من التسهيلات المصرفية هذا الأمر صاحبه الكثير من المخاطر التي واجهت البنوك في تحقيق عائد مناسب والتي تهدف من ورائه تحقيق أهدافها العامة[1].

التسهيلات البنكية:

كانت البداية من قانون رقم 90-02 الذي ينص في مادته السابعة على أنه يسمح للمصدر التصرف في جزء من أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملة تصدير منتجات خارج المحروقات وتمس هذه المادة أيضا الخدمات مصدري ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات والمؤسسات المالية تمول التجارة الخارجية عن طريق تقديم قروض للزبائن من أجل توفير الثقة والائتمان لإتمام صفقاتهم وتوسيع مشاريعهم.

وقد نص قانون النقد والقرض هذه العملية في المواد -68-71 من الأمر 03-11- حيث تنص المادة 66: «**تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور و عمليات القرض وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل**» وذلك بالسماح للبنوك باعتماد وإتباع استراتيجية جديدة تتماشى والسياسة الاقتصادية الحديثة المتعلقة بالتصدير وذلك من خلال تمويل الصادرات بتقديم قروض للمؤسسات

[1] هبال عادل، إثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص 269.

الراغبة في التصدير سواء تعلق الأمر باستيراد المواد الأولية الداخلية في المنتجات المعدة للتصدير أو أثناء العمليات التصديرية أو بإنشاء الشباك على مستوي البنوك لتسهيل العمليات المالية.

لقد لجا المشرع إلى الاعتماد المستندي كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية، فهي تعمل على تحقيق مصلحة الجميع من مصدرين ومستوردين وضمان حقوقهم بواسطة تدخل البنك الوسيط المعتمد ومبادرته الشخصية لضمان حقوق أطراف البيع الدولي ، فهذه العملية تضمن حق المصدر وتشجعه لتصدير بضاعته وخدماته، وقد نص عليها في تعديل قانون الملية التكميلي لسنة 1996، أين أجبر بالتعامل بهذه التقنية في مجال الاستيراد والتصدير للبضائع والخدمات وهذا يدل على أن الجزائر انتهجت سياسة تدعيم الصادرات خارج المحروقات وتشجيع المصدرين الجزائريين أو الأجانب المقيمين بالجزائر أو غير المقيمين، الاعتماد المستندي يحمي المصدر نفسه بها من سوء الحلة المالية للمستورد وعدم قدرته على التسديد .

ومن اجل التسهيل على المصدرين الوصول إلى قواعد الاحتراف وجودة السلع والخدمات التي تفرضها قواعد التجارة الدولية، أنشأت نظام خاص بتأمين القرض عند التصدير[1]. وفيما يتعلق بإعادة عائدات البيع، فان تسجيل مداخيل التصدر تحدده تعليمة بنك الجزائر رقم 05-11 المؤرخة في 19 اكتوبر 2011 المعدلة لأحكام المر رقم 22-94، المؤرخ في 14 ديسمبر 1994، حيث تقسم عائدات التصدير على النحو التالي 50 بالدينار الجزائري يوضع في حساب المصدر بالدينار الجزائري، و50% بالعملة الصعبة منها:

- 40 توضع في حساب المصدر بالعملة الصعبة، ويمكنه استعمالها بحرية وفقا لتقديراته وتحت مسؤوليته في إطار ترقية الصادرات.
- 60 بالعملة الصعبة لحساب المصدر بالعملة الصعبة (الشخص المعنوي).

ويقدم البنك الخارجي بشكل خاص دعما مستمرا لتسهيل النجاح في التجارة الخارجية وتلبية احتياجات حركة وبيئة الاعمال الخارجية.

[1] عشاري أسمي، مذكرة نيل شهادة الماجستير بعنوان النظام القانوني للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات واثارها على التجارة الخارجية، جامعة الجزائر3، 2015، ص 47

أولا عملية التصدير:

تعتمد الدولة في التأثير على حجم صادرات وتقليل الواردات للحفاظ على توازن الميزان للمدفوعات وتحسين الميزان التجاري على تقديم تسهيلات نذكر منها:

- إحصاء المنتج الجزائري وفرض قوانين المحافظة على المنافسة وتنويع مصادر العملة بإنتاج مواد ذات الإنتاج الواسع وقد تعددت أوجه وأشكال السياسات المتبعة في دعم المنتوج الوطني إلا أنهيمكن تصنيفها في ثلاث إطارات رئيسة تطوير المنتوج الوطني من حيث:

1. السعر والجودة لتعزيز تنافسية المنتوج.
2. زيادة حصة المنتوج في الأسواق المحلية والدولية.
3. احلال الواردات من خلال اتباع مجموعة من السياسات أو الاجراءات الحمائية.

- تبسيط وتسهيل اجراءات عملية الاستثمار بتخفيض التعقيدات السابقة وتقديم ضمانات وإنشاء وكالة مراقبة ومتابعة الاستثمارات ومن الإجراءات إعفاءات ضريبية واستعادة رسوم استثناءات ضريبية:

1. تخفيض نسبة معينة من الضرائب المفروضة على دخل الشركة الصناعية الذي يغري الى الأرباح المتأتية من الصادرات.
2. إعفاءات كاملة من الضرائب غير المباشرة على الصادرات.
3. إعفاءات من الضرائب الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية المستخدمة في انتاج سلع مصدرة.

- تشجيع المؤسسات الناشئة START UP وشركات الخدمات المعلوماتية واصحاب المهن الحرة للاستفادة من قيمة الصادرات بالعملة الصعبة من اجل إعطاء فرصة للمنتج وتمكينه من التصدير للخارج.
- ضبط العملية العشوائية وغربلة اصحاب السجلات التجارية لإبقاء التجار الحقيقيين الذين يمارسون هذا النشاط بشكل قانوني مستمر بوضع شروط معينة.
- منح قروض وتمويل وتأمين الصادرات:

1. تمويل نفقات ما قبل الشحن للسلع المصدرة.
2. اصدار خطابات اعتمادات مستندية.
3. أسعار فائدة مخفضة على القروض الصناعية.
4. قروض بدون فوائد على الأموال المقترضة لغرض استثمارها في فرص تصديرية.

- البنك في توسيع شبكة في إطار فتح وكالات في الخارج من أجل تسهيل الخدمات وتحويل أموال العمال المغتربين.
- تصدير خدمات في مجال المحروقات المتمثلة في الاكتشاف والتنقيب في الدول الأفريقية المجاورة من طرف الشركة الوطنية سوناطراك وفروعها[1]

وينتج عن هذه التسهيلات ما يلي:

- تنميه الاقتصاد الوطني ونهوض الانشطة الإنتاجية.
- رفع الناتج القومي والوطني.
- زيادة اليد العاملة وتشجيع المنتجين داخل الوطن.
- تحصيل قيمة الصادرات بالعملة الصعبة

ثانيا عملية الاستيراد:

توفر التسهيلات الخاصة بالاستيراد ضمان توفر التمويل الدائم لتغطية الاحتياجات الخاصة بالأعمال من المعدات العتاد والتكنولوجيا وهذا عن طريق:

- الامتيازات المقدمة من طرف البنك تمنحها الدولة الخاضعة لقوانين الوزارة الوصية وبنك الجزائر لتخفيض العمولات للعمليات التجارية.
- منح القروض للشركات متابعتها وتقديم المشورة في خصوص السلع المستوردة.
- فتح ملحقات صغيرو ووكالات على مستوى النشاطات والمناطق البعيدة من اجل المرافقة التواجد والقرب من العميل تمكنهم من استغلال نظام دفع الالي لأجور العمال والمستثمرين والموردين

مثال: ملحق ادرار وكالة BEA لمؤسسة سوناطراك [2].

[1] المعلومات المقدمة من طرف البنك الجزائر الخارجي وكالة حاسي مسعود 035.

[2] المعلومات المقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي وكالة حاسي مسعود 035.

- صدار خطابات ضمان محلية وخارجية تضمن حقوق المستورد في البنك.
- اعفاء الخدمات الرقمية والمؤسسات الناشئة من إجراءات التوطين المصرفي.

ولا سيما أن التسهيلات المقدمة لطرف المستورد في الآونة الاخيرة في تناقص مستمر وهذا لأنها تمثل بالنسبة للدولة:

- استنزاف للعملة الصعبة.
- التدني في قيمه احتياطي الصرف.
- إغراق السوق بالسلع الاجنبية مما ينجم عليه قتل السلع المحلية والمنافسة على مستوى المنتج الداخلي وبكميات كبيرة تتجاوز الاحتياجات، وكانت النتيجة تضاعف فاتورة الاستيراد التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية.
- التبعية الاقتصادية اتجاه المنتجات المستورد.

المطلب الثالث: متابعة تطور التجارة الخارجية في سنوات 2020، 2021 و2022:

1. بيانات بنك الجزائر الخارجي وكالة حاسي مسعود:

- ملفات التوطين خلال السنوات الأخيرة 2020، 2021 و2022:

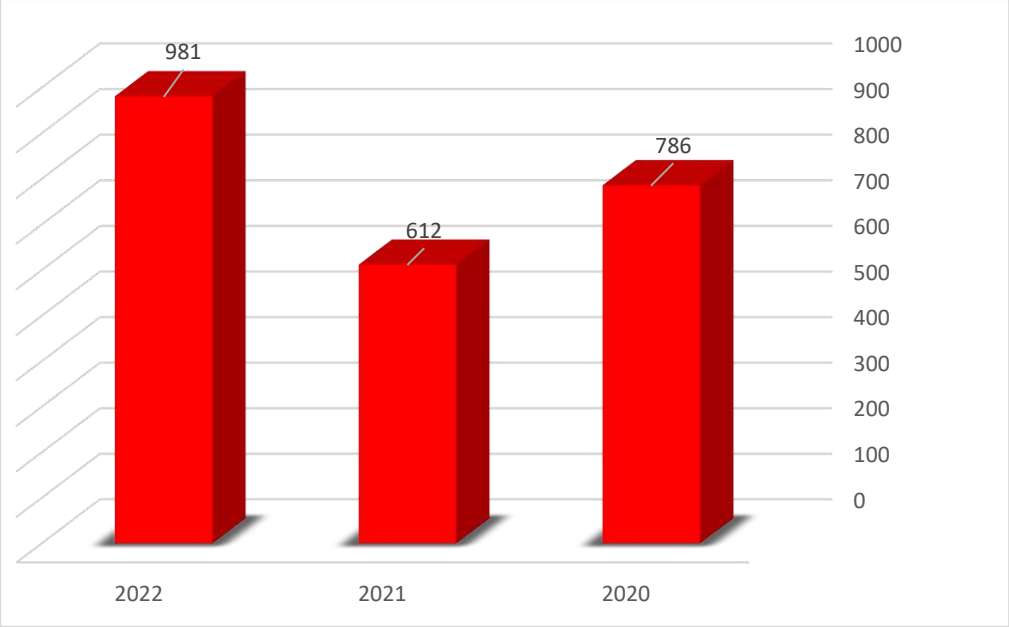

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود 035.

يمثل الشكل عدد ملفات التوطين في بنك الجزائر الخارجي وكالة حاسي مسعود 035 خلال السنوات الأخيرة 2020، 2021 و2022 حيث نلاحظ:

يهدف الشكل الى توضيح انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، مما أدى الى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وادخال الدولة في دائرة الركود العالمي بفعل تأثيرها على حركة التجارة وسلاسل التوريد وأسعار الأصول والسلع الاولية وأسعار النفط [1] كما هو ملاحظ في الشكل نجد تدني وتناقص في الواردات حيث كانت تبلغ الملفات المتوطنة 786 ملف في سنه 2020 وانخفضت الى 612 ملف في 2021.

[1] يوسفي رفيق، زرقاوي عبد الكريم، تأثيرات جائحة كوفيد 19 على التجارة الدولية وسلاسل الامداد، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية تاريخ الاطلاع عليه 20 ماي 2023 عبر الموقع:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/160166

وقد بلغ عدد الملفات في سنة 2020: 981 ملف وذلك نتيجة عودة نهوض عملية الاستيراد والتصدير من الخارج وحركة التجارة الخارجية والتوطين البنكي الذي يعد اول وأهم مرحلة في عملية التجارة الخارجية.

- ملفات الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي والتحويل المباشر خلال السنوات الأخيرة 2020، 2021 و2022:

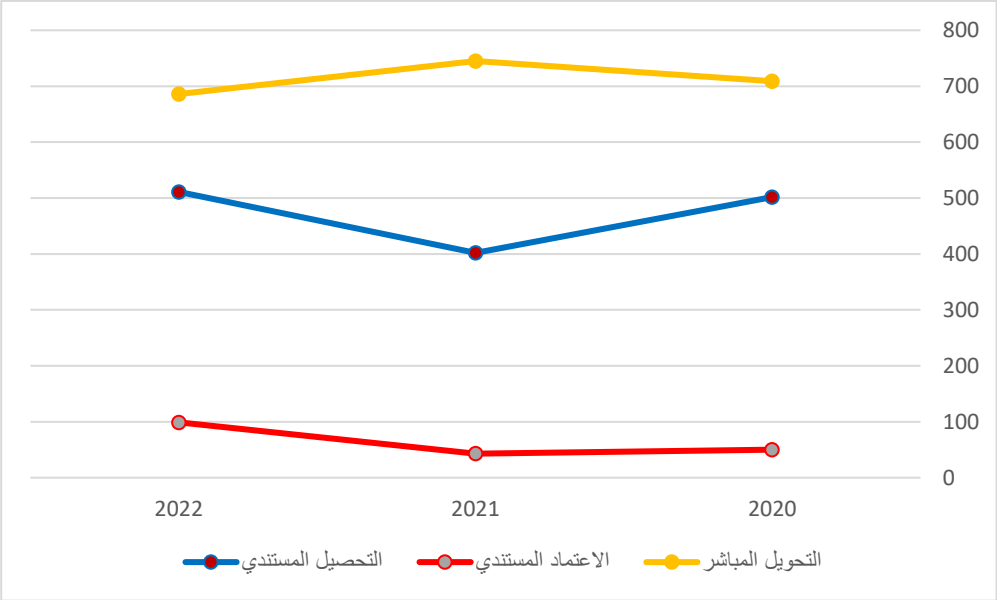

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود 035.

يمثل الشكل عدد الملفات التي اعتمدت الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي والتحويل المباشر كوسيلة الدفع للعملية التجارية حيث نلاحظ:

- عدد الملفات المحصلة عن طريق الاعتماد المستندي يتراوح عددها من 50 ملف في سنة 2020 و43 ملف في سنة 2021 في جائحة كورونا الى 99 ملف في سنة 2022 ومنه نستنتج ان الاعتماد المستندي يستخدم في بداية التعاملات بين المستورد والمصدر لبناء الثقة والحفاظ على الضمانات المقدمة من طرف البنك التجاري لإتمام العملية التجارية الخارجية.
- عدد الملفات المحصلة عن طريق التحصيل المستندي يتراوح بين 502 ملف في 2020، ينخفض في جائحه كورونا سنة 2021 الى 402 ملف وفي 2022 تصل الى 511 ملف ومنه نستنتج ان التحصيل المستندي هو

الطريقة الاكثر استعمالًا نظرا لسهولته وسهولة الاستعمال والتعامل به بين المستورد والمصدر والمدة الزمنية القصيرة وهذا الأخير كذلك مبني على الثقة بين طرفين.

- واخيرا عدد الملفات المحصلة عن طريق التحويل المباشر تتراوح في سنة 2020 الى 709 ملف، 745 ملف في سنة 2021 و686 ملف في سنة 2022 ويعد التحويل المباشر الطريقة المثلى لتحويل قيمة الخدمات أو تحويل الارباح أو عملية التحويل الغير متعلقة بالعملية التجارية مثل أجور العملاء الأجانب ورفع الاشتراكات.

2. بيانات بنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت:

- ملفات التوطين خلال السنوات الأخيرة 2020، 2021 و2022:

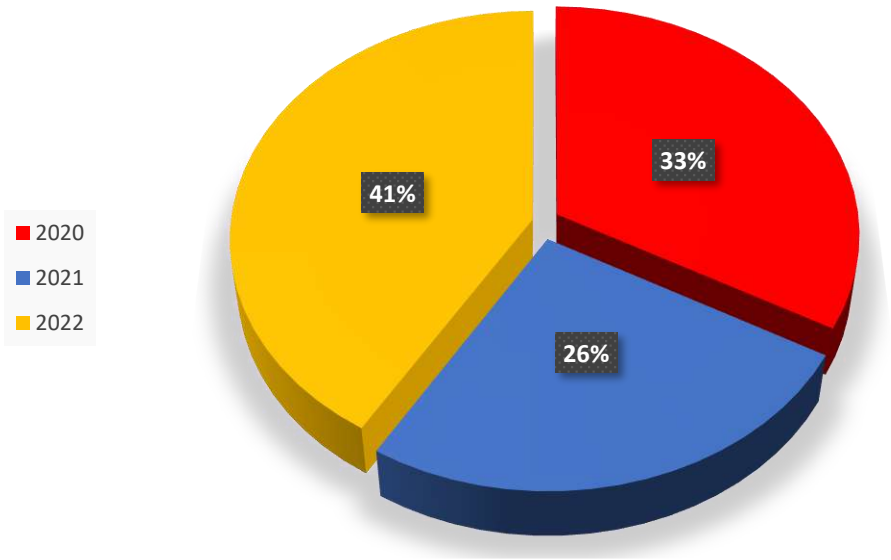

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت.

يمثل الشكل عدد ملفات التوطين في بنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت خلال السنوات الأخيرة 2020، 2021 و2022 حيث نلاحظ:

بلغ عدد الملفات التوطين 35 ملف سنة 2020 بنسبة 33% المبينة في الدائرة النسبية ثم ارتفع في 2021 الى

40 ملف متوطن بنسبة 26 % أما في سنه 2022 فقد شهد تزايد في عدد الملفات بعدد 55 ملف بنسبة 41% المبينة في الشكل ومنه نستنتج من حصيلة السنوات الأخيرة التزايد المستمر في ملفات التوطين والذي يمثل تطور ونمو العمليات التجارية الخارجية من استيراد وتصدير.

- ملفات الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي والتحويل المباشر خلال السنوات الأخيرة 2020، 2021 و2022:

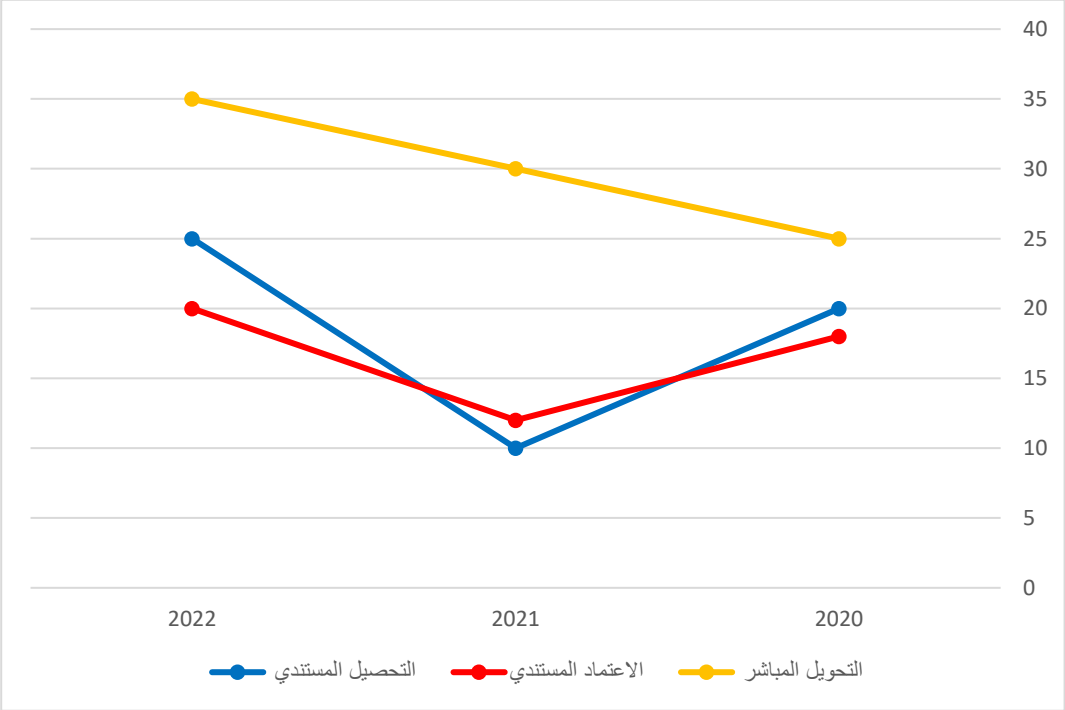

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت.

يمثل الشكل عدد الملفات التي اعتمدت الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي والتحويل المباشر كوسيلة الدفع للعملية التجارية حيث نلاحظ:

- أولا ملفات الاعتماد المستندي التي تراوحت عدد الملفات في سنة 2020 بين 15 الى 20 ملف بتدقيق 18 ملف لكن تبع ذلك جائحة كورونا التي عقبت نتائج سلبيا على التنمية الاقتصادية حيث نلاحظ تناقص في عدد الملفات والتي قدرت بعدد 12 ملف بحلول شهر ديسمبر اما مع مطلع السنة الموالية سنة 2022 انتعشت الاسهم وعرفت زيادة مقدرة ب 20 ملف محصل عن طريق الاعتماد المستندي.

- ثانيا ملفات التحصيل المستندي والذي كان مقارب للاعتماد المستندي حيث نلاحظ في سنة 2020 بلغ عدد ملفات التحصيل المستندي 20 ملف بحيث خسر كليهما بمنتصف العام الاول ومع مرور الجائحة في سنة 2021 بلغ عدد الملفات 10 ملفات فقط وعرف صعودا بعدد الملفات والتي وصلت في اخر 2022 الى 25 ملف والتي يعتبر الاعلى بينهما.
- ثالثا ملفات التحويل المباشر عرف زيادة مستمرة في عدد الملفات بمرور السنوات الثلاث حيث بلغ عدد الملفات 25 في سنة 2020 و30 ملف في سنة 2021 و35 في السنة الأخيرة 2022 ساعد التحويل المباشر الكثير من المتعاملين واعتمد كأفضل وسيلة دفع وأسرعها واقلها تكلفة مع ضمان حقوق كل من المستورد والمصدر من طرف البنك.

خلاصة

الفصل الثاني

خلاصة الفصل الثاني.

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدولة. ورغم ذلك فهي لا تخلو من المخاطر مما يستوجب تدخل البنوك كوسيط وممول لعملية ترقية التجارة الخارجية، عن طريق تقديم أفضل اليات الدفع وتحصيل قيمة السلع والخدمات المقدمة من الخارج وهي التحصيل المستندي، التحويل المباشر والاعتماد المستندي التي تتدخل فيها كل من المصدر ,المستورد ,بنك المصدر ,بنك المستورد والجمارك بترتيب وسائل الدفع على اساس سهولة الإجراءات ودقتها وعلى أساس التكلفة ,ومن انشغالات الوزارة التجارية ووزارة ترقية الصادرات صن قوانين واحكام تنظيمية و كذا تسهيلات تقوم البنوك التجارية بتطبيقها في كل من عملية التصدير كدرجة أولى وعملية الاستيراد وتأثيرها على اقتصاد الوطن خاصة في الوقت الذي صارت فيه التجارة الخارجية ركيزة الأساسية لكل اقتصاد وأداة فعالة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة وأخيرا تمت متابعة تطور التجارة الخارجية و عن طريق دراسة بيانات بنك الجزائر الخارجي وكالتي حاسي مسعود وتقرت 2020,2021 و 2022.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا تبين لنا لعبت البنوك التجارية منذ ظهورها دورا أكثر عمقا واهمية ضمن اقتصاديات الدول، من خلال مساهمتها وتأثيرها الإيجابي في تطوير الحياة الاقتصادية ونظرا للتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني تحولت البنوك التجارية الى أداة فعالة من خلال تنشيط المبادلات التجارية الخارجية بالنسبة لعملية الاستيراد والتصدير باستعمالها لتقنيات ووسائل تم التطرق إليها في دراستنا الميدانية في بنك الجزائر الخارجي وكالتي حاسي مسعود وتقرت وأهمها هي الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي والتحويل المباشر وكما لاحظنا أن أغلبية العمليات التي يقوم بها البنك هي عمليات الاستيراد وهذا راجع الى ارتكاز الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات فقط مما يجعل الدولة في تحدي كبير لإيجاد بدائل لتنويع مداخيلها وتوسيع الإنتاج.

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع سنقوم بإثبات او نفي الفرضيات التي قمنا بطرحها في هذه الدراسة.

أ- **الفرضية الاولى:** بحيث نصت هذه الفرضية على انه للبنوك التجارية الجزائرية دور هام في تنشيط التجارة الخارجية والمساهمة في ازدهار البلد وهي محققة من خلال تقديم اهم تعاريف البنوك التجارية وعرض وظائفها وبالتالي لها الدور المهم في تطوير التجارة الخارجية من خلال ما تقدمه.

ب- **الفرضية الثانية:** بخصوص هذه الفرضية على أنه تعتبر التجارة الخارجية ركيزة الاقتصاد الوطني وهي مؤكدة من خلال تقديم أهمية التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية.

ت- **الفرضية الثالثة:** ولقد جاء في هذه الفرضية على انه تقدم البنوك التجارية اهم أدوات دفع في المعاملات التجارية وهي فرضية مثبتة ومؤكدة حيث تطرقنا الى مفهوم وخصائص ومراحل كل من الأدوات الثلاث الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي والتحويل المباشر المستعملة من طرف بنك الجزائر الخارجي والتي تمثل حماية وتوفير الثقة لكل من المستورد والمصدر بضمان استلام الأموال والبضاعة مما يسهل العملية التجارية.

ث- **الفرضية الرابعة:** بحيث نصت هذه الفرضية على انه تظهر أهمية التسهيلات المقدمة من طرف البنك والقوانين الصادرة من وزارة التجارة في تطوير التجارة الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية وهي فرضية محققة وصحتها تبرز في آليات بنك الجزائر الخارجي والمتمثلة في تعديل للأحكام التنظيمية لعملية الاستيراد وعملية

التصدير وتقديم تسهيلات بنكية مختلفة تمس كل القطاعات وأخيرا أثبتنا ذلك بقديم اشكال بيانية تمثل متابعة لتطور العمليات التجارية.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة المقدمة تمكننا من الوصول الى جملة من النتائج وهي كالتالي:

- البنوك التجارية مؤسسات مالية ذات أهمية عظمى في الاقتصاد وتطويره، تقوم بوظائف تقليدية ووظائف حديثة توسع دائرة النشاط الاقتصادي.
- التجارة الخارجية مقياس لتطور اقتصاد الدول ومدى تقدم حجم العلاقات الخارجية وتطويرها ضرورة ملحة.
- بنك الجزائر الخارجي BEA بنك رائد في تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- وجود اختلال في الميزان التجاري بين الاستيراد والتصدير رغم الإجراءات التي تتخذها الدولة الجزائرية.
- التوطين البنكي يعد من الإجراءات الضرورية وأهم مرحلة في العملية التجارية.
- التحصيل المستندي هو أفضل، أسرع وأضمن تقنية بنكية لدفع قيمة العملية التجارية من سلع وخدمات.

التوصيات:

يمكن التقدم ببعض التوصيات من شأنها تقديم إضافة في هذا الموضوع :

- ضرورة الارتقاء بالصادرات الى المكانة التي نأملها لتقوم بالدور الايجابي في جلب وتوفير الامكانيات المادية والمالية والتقنية وبالتالي تراكم الاستثمارات وفتح المجال أمام المتعاملين الاقتصاديين المحليين منهم والأجانب للاستيراد والتصدير.
- العناية بقطاع التجارة الخارجية من خلال سن القوانين والتشريعات التي تسهل نجاح المعاملات التجارية الدولية التي تعتبر من أهم مفاتح النهوض بالاقتصاد الوطني، إذ تعتبر البنوك وسيط لهذه المعاملات.

افاق الدراسة:

انطلاقا من موضوعنا هذا يمكن أن تتبادر إلى أذهاننا جملة من الاقتراحات التي تندرج ضمن نفس إطار البحث، تكون بمثابة انطلاقا لدراسات أخرى نبرزها على النحو التالي:

- أثر استخدام البنوك التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التجارة الخارجية.
- أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

المراجع

المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. احمد غنيم، القواعد والأعراف الدولية الموحدة، دار حميرا للنشر والترجمة، مصر، 01 يناير 2016.
2. بن لطرش عيسى، جعيجع صلاح الدين، دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر، سنة 2021.
3. جمال جويدان الجمل التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكادمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
4. جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996.
5. الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 15 مارس سنة 2006.
6. الجريدة الرسمية العدد 31 بتاريخ 16 يونيو سنة 2007.
7. الجريدة الرسمية العدد 06 بتاريخ 27 يناير سنة 2019.
8. الجريدة الرسمية العدد 37 بتاريخ 31 ماي سنة 2022.
9. هبال عادل، إثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018.
10. وئام بغياني، تحفيز التصدير للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، بحوث جامعة الجزائر 1، العدد 13 الجزء الأول، جوان 2019.
11. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
12. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010.
13. محمد احمد السريتي، محمد عزت، محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الطبعة 1، مصر، 2013.
14. محمد الصيرفي، إدارة المؤسسات المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن 2016.
15. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
16. نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود المصرفية والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر, 2001.
17. سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية 1994.

18. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أوقحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، لبنان،1991.

19. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها وادارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر, 2000.

20. عاشوري صورية، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ،2011 /2010.

21. عزيزة بن سمينة، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر سنة 2002.

22. عباسة محمد شوقي، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة نيل شهادة الماجستير كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر سنة 2018.

23. صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والمصارف، مطبعة الدار الجماهيرية، ليبيا، 1991.

24. خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مسيلة، الجزائر، 2008.

25. ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.

26. ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام بواقي الجزائر، سنة 2014.

الكتب باللغة الفرنسية:

- Amour Behaim, pratique des techniques bancaires, Edition delà, Alger, 1997, P40.
- Guid General de commerce international (M.L.P) édition, P19.
- Akdar Akacem, comptabilité S.N.D édition, Alger, 1990, P130.

المواقع الالكترونية:

- https://www.bea.dz/
- https://www.asjp.cerist.dz/
- https://hbrarabic.com
- https://www.commerce.gov.dz/
- www.algex.dz

الملاحق

بنـك الجـزائـر الخـارجـي

Banque Extérieure d'Algérie

AVIS DE DEBIT

N° compte : 8808860820-20 Le : 10 Novembre 2021

Service :

Agence .: TOUGGOURT
Valeur .: 08/11/2021
Type ...: CREDOC A VUE TOTAL PROVIS
Dossier : ICD21000006

S.A.R.L OUED RIGH ABAR
ZONE D ACTIVITE ECONOMIQUE
TOUGGOURT P.O BOX 30200 CODE
263,
30200 TOUGGOURT

DINAR ALGERIEN
CPT COUR. BANC ENT.PRIVEE.P.MO

ALGERIE
Casier No 0

Motif	Frais	Montant
Retenue de garantie de 110,00 %		4.074.954,72
sur credit documentaire import		
En faveur de :		
GE-VISTA LTD		
Total à votre debit DZD :		4.074.954,72

58

الملحق (1): خطاب ضمان 110 لوكالة تقرت.

الملحق (2): طلب توطين بنكي بوكالة تقرت.

ENTENTE

MR LE DIRECTEUR DE LA BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE AGENCE DE TOUGGOURT

DEMANDE DE DOMICILIATION BANCAIRE

REGISTRE DU COMMERCE NR :

NIF : .....

COMPTE N°.....

FOURNISSEUR :.....

ADD :.....

FACTURE PROFORMA N°.....DU.....

CONTRAT : .....PORT D'ALGER INCOTERMS 2010

NATURE DE LA MARCHANDISE :.....

ORIGINE DU MATERIELS : ..... PROVENANCE :.....

PORT D'EMBARQUEMENT :..... PORT DE DESTINATION.....
FINALITE ECONOMIQUE : FONCTIONNEMENT

TARIF DOUANIER	COURS	MONTANT DEVISES	MONTANT DINARS

PLANING DE REALISATION	MODE DE PAIEMENT
	CREDIT DOCUMENTAIRE IRREVOCABLE ET CONFIRME

Cette imputation est demandée à la Banque Extérieure d'Algérie sous notre entière responsabilité

Fait a Touggourt le .....

الملحق (3): طلب فتح االعتماد مستندي بوكالة تقرت.

MR LE DIRECTEUR DE LA BANQUE
EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE DE TOUGGOURT

DEMANDE D'OUVERTURE D'UN CREDIT DOCUMENTAIRE

Monsieur,
Par le débit de notre compte n° 00200088088220.....Noud vous demandons de bien vouloir Ouvrir par SWIFT un crédit documentaire irrévocable et confirmé .

Auprès de : HSBC BANK.....
ADRESSE
CODE SWIFT
En faveur de : .....
ADRESSE :.....
Pour un montant de : EUR.....
Montant en lettre .....
Contrat : CFR PORT D'ALGER INCOTERMS 2010

Contre les documents suivants:

- FACTURE COMMERCIALE EN 06 EX ORIGINAUX DUMENT SIGNE PAR LE BENEFICIARE ET PORTANT CACHET HUMIDE
- 3/3 JEU COMPLET DE CONNAISSEMENT ORIGINAUX ON BOARD A ORDRE DE BEA TOUGGOURT NOTIFY DONNEUR D'ORDRE MARQUE FRET PAYE
- CERTIFICAT DE CONTROLE DE QUALITE SIGNE PAR UN ORGANISME DE CONTROLE HABILITE
- CERTIFICAT DE CONFORMITE EN 02 EX ORIGINAUX DUMENT SIGNE ET PORTANT CHACHET HUMIDE
- CERTIFICAT D'ORIGINE EN 04 EX DONT 01 ORIGINAL SIGNE PAR LA CHAMBRE DE COMMERCE FRANCAISE
- LISTE DE COLISAGE EN 08 EX ORIGINAUX DUMENT SIGNE PAR LE BENEFICIAIRE ET PORTANT CACHET HUMID
- - BENEFICIAIRE ET PORTANT CACHET HUMIDE.

Le tout se rapportant à l'expédition de :..... .... Suivant facture pro formaN° ..... DU .....

Date limite de validité : 31/12/2015
Date limite d'embarquement au/ 20 /12/2015
Expédition partielle : Interdites
Transbordement : interdits
Embarquement : port de .....
Destination : port d'ALGER
Tarif douanier :.. .. .. ..
Domiciliation : 3003032010110.....EUR du 25/03/2010

الملحق(4): فاتورة أولية لعملية تجارية خارجية بوكالة تقرت.

GALAXIA

17 RUE DU COLISEE
75008 Paris
Tél 01.30.10.84.15
Fax 01.30.10.84.16
SARL au capital de € 7 622,00
R.C.S 333 786 705 R.C.S. PARIS

PROFORMA N° PR6633

DATE	PAGE
02/06/2016	2

SPA [redacted]
BUREAU N°3 3ème étage Lot 1101
CITE EL DJENINA
COMMUNE EL MOHAMMADIA
ALGER
Algérie

MODE DE RÈGLEMENT	ECHÉANCE	N/Id CEE : FR 27 333 786 705
	02/06/2016	N/F :

Références N/F N° 0099300122563A7

Désignation	Quantité	Prix Uni. HT	% TVA	Montant HT
CONTRE LAME 30 DENTS ; ID 8438900	1,000	120,33		120,33
NOVOCELL L ROLL - BLANC - 1.5mm - Laize 1500 mm - Longueur 350ml (En m2)	10 500,000	0.8165		8 573,25
TRANSPORT A CFR ALGER - 2 TIC 20'	1,000	4 100		4 100,00
PAIEMENT PAR CREDIT DOCUMENTAIRE IRREVOCABLE SUR CREDIT COOPERATIF IBAN FR76 4255 9000 7241 0000 1851 002 CODE BIC : COOPFRPPXXX				

Conditions d'escompte : Sans escompte
Pénalités de retard : 10% annuels

Remarque :

BASES HT	REMISE	MT TVA	% TVA	PORT	TOTAUX		EURO
0 74 143,67	Tx.				H.T. : 74 143,67	TOTAL TTC	74 143,67
					T.V.A. :	ACOMPTE	
						NET A PAYE	74 143,67

RESERVE DE PROPRIETE

الملحق رقم (04)

الملحق (5): فاتورة نهائية لعملية تجارية خارجية بوكالة تقرت.

SANATISS

ADRESSE : Zone Industrielle 5070 Ksar Hellal -TUNISIE
Tél : 0(
Fax : 0
Email.
CB N° : 07 500 0004 101 112663 63 Amen Bank sousse port - TUNISIE

FACTURE NR°: 241/2020

KSAR-HELLAL le : 15/12/2020

CLIENT : S
ADRESSE : L ABIDIA -
TOUGGOU
NIF: 0019300

N°	DESIGNATION	UNITE	QUANT	PRIX HT	TOTAL HT
1	Tissu Serge PC 65/35 Blanc Laise 150	METRE	7106	6,200	44 057,200
2	Tissu Serge PC 65/35 COL Laise 150	METRE	4024	7,650	30 783,600
				Total H.T	74 840,800
				Total T.V.A %	
				Timbre Fiscal	
				DDP Frontière	500,000
				Total T.T.C	**75 340,800**

Arretee la presente facture à la somme de :
Soixante Quinze Mille Trois Cent Quarante Dinars 800 Mllimes

Mode de Paiement : Par lettre de crédit irrevocable et confirmée N°088ICD0001820212
Délai Livraison : 60 Jours de la date recepision de la L/C
DDP poste frontiere Bouchebka-Incoterms 2010
Poids Net: 3363 Kg
Poids Brut : 3468 Kg
Nbr de Colis : 163

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE DE TOUGGOURT
SCE ANTENNE ETRANGER
DOMICILIATION
DU 30 03 2020

Cachet et Signature

الملحق (6): استمارة ملف التوطين بوكالة حاسي مسعود 035.

FICHE DE CONTROLE

Instruction n° 893
ANNEXE II

Modèle F. DI

Intermédiaire Agréé

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

Agence :

Numéro du dossier (précédé de la lettre indicative de l'année)

Dossier de domiciliation
D I
Importation à délai normal

DATES

1° **Date d'ouverture du dossier :**

2° **Date de vérification du droit au maintien de la couverture de change :**
(6 mois après l'ouverture)

3° **Date de l'Interventaire du dossier :**
(8 mois après l'ouverture)

4° **Date d'établissement du "Bilan" :**
(9 mois après l'ouverture)

5° **Date de décision de la banque :**
(10 mois après l'ouverture)

Numéro de guichet domiciliataire

Références diverses concernant l'importateur

Nom et adresse de l'importateur

PIECES JUSTIFICATIVES PRESENTEES POUR L'OUVERTURE DU DOSSIER

CONTRAT COMMERCIAL

Imp. INFOR

DATE du contrat	REFERENCE (Pays d'origine des marchandises nature du contrat commercial)	MONTANT PREVU		NATURE DE LA MARCHANDISE
		En devises	En D.A. (2)	

LICENCE D'IMPORTATION AC
ATTESTATION D'IMPORTATION AV

Rayer soit les deux mentions (importations dispensées de titre) soit la mention inutile.

DATE de délivrance	NUMEROS	MONTANT AUTORISE		DATE DE LA PEREMPTION DU TITRE
		En devises	En D.A. (2)	

OBSERVATIONS GENERALES

(1) En deux exemplaires (cf. art. 13 à 15) :
- un exemplaire rayé de brun comportant les quatres pages.
- un exemplaire rayé de violet comportant seulement la première page.

(2) A remplire dans tous les cas (valeur ou contre-valeur).

B.E.A. 5.256

الملحق (6): استمارة ملف التوطين بوكالة حاسي مسعود 035.

INSCRIPTION FACULTATIVE

(Les pièces correspondantes jointes au dossier pouvant en tenir lieu)

COUVERTURES DE CHANGE

TERME

COUVERTURE A TERME			DENOUEMENT DES CONTRATS DE TERME					
Souscriptions			RETROCESSIONS			Levées (cf cadre prélèvements)		
Dates	Cours	Montants en devises	Dates	Cours	Montants en devises	Dates	Cours	Montants en devises
Souscriptions avant expédition								
Souscriptions après expédition								

PRELEVEMENTS : Achats au comptant ou levées de terme.

ACHATS AU COMPTANT ou levées de terme			RETROCESSIONS			UTILISATION POUR TRANSFERT (cf. page 3)		
Dates	Cours	Montants en devises	Dates	Cours	Montants en devises	Dates	Cours	Montants en devises
Prélèvements après expédition								
Prélèvement avant expédition								

OBSERVATIONS (bénéfices de change versement Banque Centrale d'Algérie etc...).

JUSTIFICATIONS D'EXPEDITION

DATE ET NATURE des documents	REFERENCES	VALEURS D'EXPEDITION (si les factures ne sont pas encore produites)			OBSERVATIONS
		en devises	Cours	en Dinars	

الملحق (6): استمارة ملف التوطين بوكالة حاسي مسعود 035.

INSCRIPTION FACULTATIVE

(Les pièces correspondantes jointes au dossier pouvant en tenir lieu)

REGLEMENTS DES IMPORTATIONS

F. FACTURES DEFINITIVES ET NOTES DE FRAIS ACCESSOIRES

DATES ET REFERENCES des factures et notes	MONTANTS			OBSERVATIONS
	En devises	Cours	En D.A.	
Total				

T. TRANSFERTS A L'ETRANGER ET PAIEMENTS DIVERS (Y compris les paiements effectués en France en Euro pour des frais encourus à l'Etranger

DATES des factures et paiements	MONTANTS DES TRANSFERTS ET PAIEMENTS			OBSERVATIONS
	En devises	Cours appliqués	En D.A.	
Total				

R. RAPATRIEMENT DE L'ETRANGER

DATES des rétrocessions	MONTANTS RETROCEDES			OBSERVATIONS
	En devises	Cours appliqués	En D.A.	
				(Bénéfices de change versements Banque Centrale d'Algérie etc...).
Total				

D. JUSTIFICATIONS D'IMPORTATION (Déclarations en douane, avis d'imputation RS. I, factures n'exédant pas 10.000 DA. ANNOTEES ET VISEES PAR LE BUREAU DE DOUANE)

DARES ET NUMEROS des déclarations avis RS. I et factures visées	VALEURS EN DOUANE			OBSERVATIONS
	En devises	Cours appliqués	En D.A.	
Total				

الملحق (6): استمارة ملف التوطين بوكالة حاسي مسعود 035.

TABLEAU COMPARATIF (BILAN)

F. FACTURES DEFINITIVES et notes de frais (Valeur CAF)				Quantité	Montant et devises	Montant en D
Quantités	Devises	D	T. Règlements ..... (Valeur CAF).			
			R. Rapatriements			
			P. Réglements nets ..... (Valeur CAF). (T - R).			
Observations sur les différences entre F (factures) et D (valeurs en douanes)			D. Valeurs en douane ..... (Valeur CAF).			
			E. Excédent de règlement (+) ..... (P - D).			
			I. Insuffisance de règlement (-) ..... (D - P).			

REGULARISATIONS DES DIFFERENCES

EXCEDENT DE REGLEMENT (+) (Ligne E ci-dessus)	Devises	D	INSUFFISANCE DE REGLEMENT (-) (Ligne E ci-dessus)	Devises	D
1. Rapatriements Date ..... Cours			**5. Règlements** Date ..... Cours		
2. Chevauchements Référence du dossier Preneur ..... Mois de domiciliation Nombre de mois d'écart			**6. Chevauchements** Référence du dossier Preneur ..... Mois de domiciliation Nombre de mois d'écart		
3. Rectification de valeur en douane (augmentation) Référnece du titre recti-ficatif ..... Date			**3. Rectification de valeur** en douane (augmentation) Référnece du titre recti-ficatif ..... Date		
4. Différence finale			**4. Différence finale**		
Total de vérification			Total de vérification		

Observations sur la régularisation (bénéfices de change, versements Banque Centrale d'Algérie autorisations, etc...).

DECISION DE LA BANQUE

APUREMENT (DI - A)	CLASSEMENT (DI - S/I bis) (Insuffisance de règlement entre 10.000 D et 100.000 D)	TRANSMISSION à la Direction générale des douanes et droits indirects (Service du Contrôle commercial)	
		DI - S/I	DI - S/E
Date, cachet et signature : et observations :	Date, cachet et signature : et observations :	Date, cachet et signature :	Date, cachet et signature :

الملحق (7): استمارة فتح اعتماد مستندي بوكالة حاسي مسعود 035.

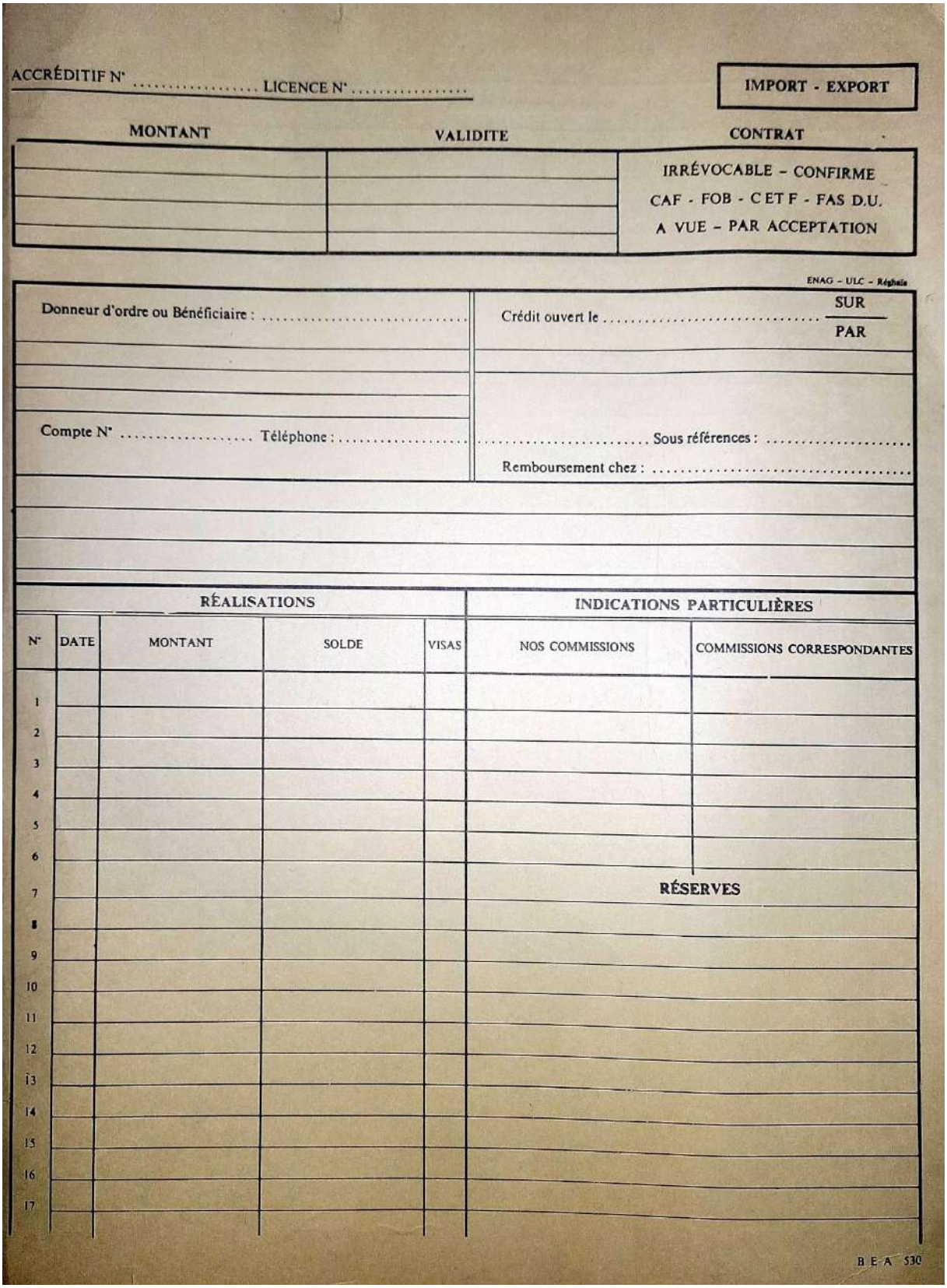

ACCRÉDITIF N° ..... LICENCE N° .....

IMPORT - EXPORT

MONTANT	VALIDITE	CONTRAT
		IRRÉVOCABLE – CONFIRME
		CAF - FOB - C ET F - FAS D.U.
		A VUE – PAR ACCEPTATION

ENAG – ULC – Réghaia

Donneur d'ordre ou Bénéficiaire : .....

Crédit ouvert le ..... SUR / PAR

Compte N° ..... Téléphone : .....

..... Sous références : .....

Remboursement chez : .....

RÉALISATIONS					INDICATIONS PARTICULIÈRES	
N°	DATE	MONTANT	SOLDE	VISAS	NOS COMMISSIONS	COMMISSIONS CORRESPONDANTES
1						
2						
3						
4						
5						
6						
7					RÉSERVES	
8						
9						
10						
11						
12						
13						
14						
15						
16						
17						

B E A 530

الملحق (7): استمارة فتح اعتماد مستندي بوكالة حاسي مسعود 035.

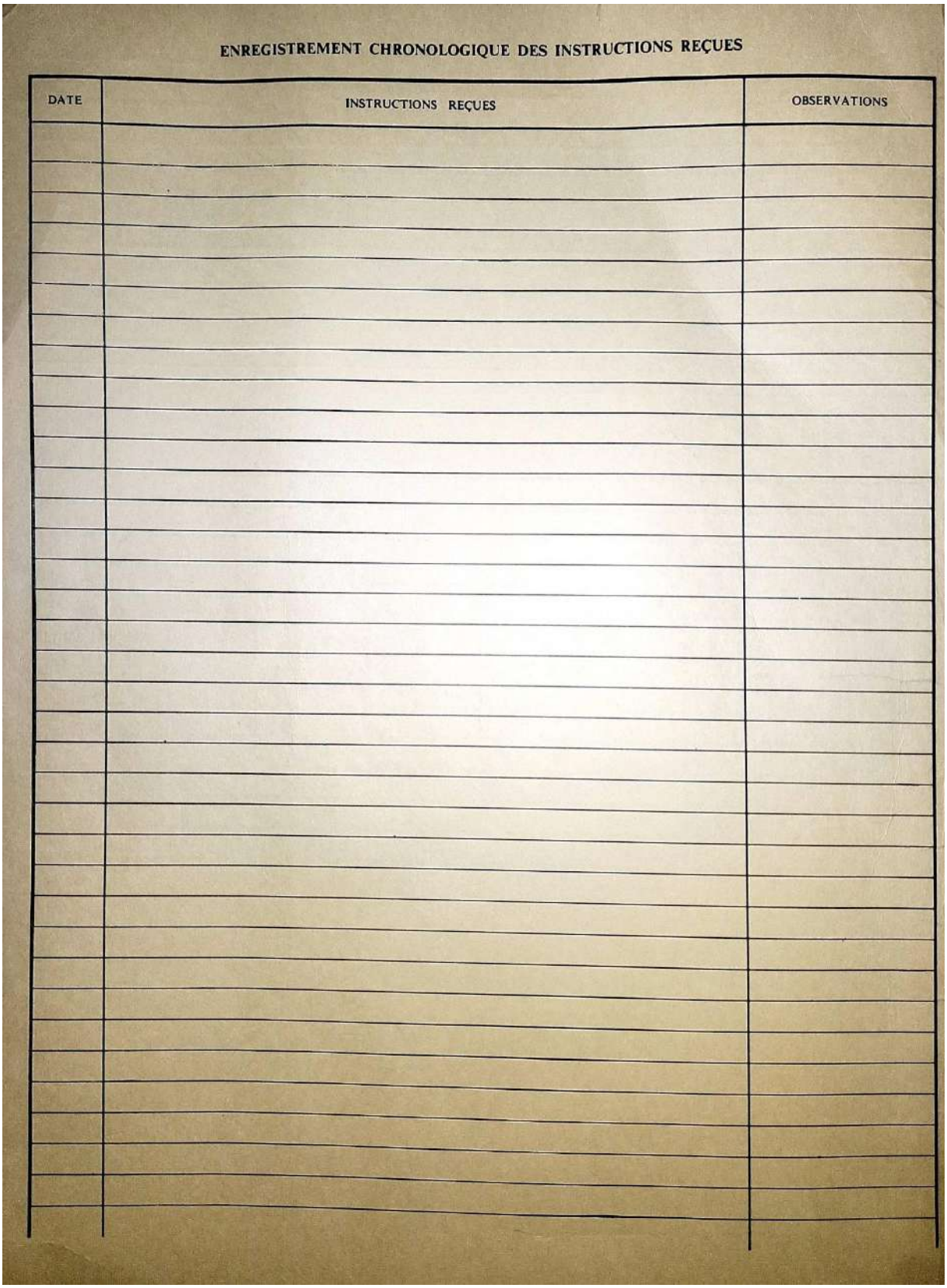

ENREGISTREMENT CHRONOLOGIQUE DES INSTRUCTIONS REÇUES

DATE	INSTRUCTIONS REÇUES	OBSERVATIONS

الملحق (8): فاتورة شكلية لعملية تجارة خارجية بوكالة حاسي مسعود 035.

ARKAS

BILL OF LADING

FOR COMBINED TRANSPORT SHIPMENT OR PORT TO PORT SHIPMENT

Shipper/Exporter (complete name and address)

ITALFLUID GEONENERGY SRL
VIA BOCCA DI VALLE, 4
65016 MONTESILVANO (PE)

B/L NO. ARKSAL0000026031

Consignee (not negotiable unless consigned to order)

A.I.F.G. SARL ALGERO ITALIENNE
DES FLUIDES GEONERGY
ZONE DU STADE B.P. 1358
HASSI MESSAOUD 30500 W. OUARGLA - ALGERIE
TEL/FAX:0021329731892 - 0021329731749
NIF: 000130012300267

ARKAS Line

Notify Party (complete name and address - carrier not responsible for failure to notify see clause 11(1))

A.I.F.G. SARL ALGERO ITALIENNE
DES FLUIDES GEONERGY
ZONE DU STADE B.P. 1358
HASSI MESSAOUD 30500 W. OUARGLA - ALGERIE
TEL/FAX:0021329731892 - 0021329731749
NIF: 000130012300267

ARKAS CONTAINER TRANSPORT S.A.
Management: Istanbul - Turkey
Tel: (90 212) 337 53 00 arkasline@arkasline.com.tr

Pre-carriage by*	
Place of Receipt*	Port of Loading: SALERNO
Ocean Vessel: VENTO DI SCIROCCO	Voy.No.: TE521E22
Port of Discharge: PORT ALGER, ALGERIE	Place of Delivery*

RECEIVED by the Carrier from the Shipper in apparent good order and condition (unless otherwise stated herein), the goods or the container(s) or package(s) said to contain the cargo herein mentioned, to be transported to such place as agreed, authorized or permitted herein and subject to all the terms and conditions appearing on the front and reverse of this Bill of Lading to which the Merchant agrees by accepting this Bill of Lading, any local privileges and customs notwithstanding. This particulars given below as stated by the shipper and the weight, measure, quantity, condition, contents and value of the Goods are unknown to the Carrier. The Carrier has had no possibilty to check whether these particulars are correct. One original Bill of Lading duly endorsed must be surrendered by the merchant to the carrier in exchange for the goods or issuing a delivery order. In the witness whereof the number of original Bills of Lading stated below all of this tenor and date has been signed, one of which being accomplished the others to stand null and void.

Particulars furnished by the Merchant

Container No. and Seal No. Marks & Nos.	Quantity and Kind of Packages	Descriptions of Goods	Measurement (M^3) Gross Weight (KGS)
	2	/40' FL Containers Said to Contain	
TCLU 6072500 TARE:5130		1 UNIT CABINE DE MCC MLBU 4053319 FRN:25 cm BCK:25 cm RGH:3 cm LEF:3 cm TOP:64 cm	GW : 6,800.000 -KGS
TTNU 0730429 TARE:4980		1 UNIT CABINE DE MCC MLBU 4053319 FACTURE N° 24/2022 B FRN:25 cm BCK:25 cm RGH:3 cm LEF:3 cm TOP:64 cm	GW : 6,800.000 -KGS
		TOTAL : 2 UNIT	GW: 13,600.000 -KGS
		14 DAYS FREETIME OF DEMURRAGE	
TOTAL NUMBER OF CONTAINERS OR OTHER PACKAGES OR UNITS RECEIVED BY THE CARRIER	2		

ORIGINAL

FREIGHT & CHARGES	Revenue Tons	Rate	Per	Prepaid	Collect
FREIGHT PREPAID					

After a Free Time of 14 (fourteen) days, including Sundays and holidays, from the date of discharging the container from the Vessel up to the return of the empty container, the following demurrage rates shall apply: From the 15th to 30th day USD 28 per day per 20' container USD 56 per day per 40' container From the 31st day on USD 48 per day per 20' container USD 96 per day per 40' container Tariff is tripled for Open Top and Flat Rack containers. All expenses resulting from container discharge from ship s hold /deck up to the reloading of empty/full container on ship s hold /deck are for receivers account. All expenses occurred at discharging port shall be debited separately. The carrier has the right to strip undelivered cargo from the container(s) after 60(sixty) days from date when they are discharged at the Port of Discharge. The cargo carried under this Bill of Lading may be carried on-deck or under-deck on Carrier's option. In case the containers are not returned to owner's depot within 70 (seventy) days after picking up, in addition to the demurrage charges incurred until 70th day, the value of the containers as USD 5,500.00 per 20' container and USD 8,500.00 per 40' container shall apply. In the event the amount of demurrage exceeds the value of the container, the carrier is under no obligation to accept value of container as compensation of container demurrage. In case the cargo is not received, then the shipper or the contractual counterparty of the carrier on the contract of carriage shall be responsible for the demurrage and the relevant costs and expenses. The receiver is fully responsible to return the empty containers clean, in good state , without any label and free of any fees to the empty depot designated by the local agent of the Line. Shipper s stow, load, count and seal

Ex. Rate	Prepaid at	Payable at	Shipped on board Date 10/06/2022 VENTO DI SCIROCCO ITE521E22
Place and date of issue	MOVEMENT	No. of original B(s) / L	Signed as Agents on behalf of the Carrier
NAPOLI/ITALY, 10/06/2022	FCL/FCL	THREE (03)	ARKAS CONTAINER TRANSPORT S.A.

Term

FCL/FCL FREE IN / FREE OUT ALGIERS

* FOR COMBINED TRANSPORT ONLY

الملحق (9): وثيقة الدفع عن طريق الاعتماد المستندي باستعمال SWIFT بوكالة حاسي مسعود 035.

13/03/23-15:45:12 Ack035-7017-019418 1

Possible duplicate indicator set locally

---------- Instance Type and Transmission ----------
Notification (Transmission) of Original sent to SWIFT (ACK)
Network Delivery Status : Network Ack
Priority/Delivery : Normal
Message Input Reference : 1537 230313BEXADZALADOE9626923660
---------- Message Header ----------
Swift Input : FIN 700 Emission d'un credit docum
Sender : BEXADZALDOE
BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
(DIRECTION DES OPERATIONS AVEC L'ETRANGER - DEPART
ALGIERS DZ
Receiver : CITIGB2LXXX
CITIBANK N.A.
LONDON GB
MUR : CRIDOC
---------- Message Text ----------
27: Sequence des totaux
1/1
40A: Forme de credit documentaire
IRREVOCABLE
20: Numero du credit documentaire
035ICD0001123039
31C: Date d'emission
230313
40E: Regles d'application
UCP LATEST VERSION
31D: Date et lieu de l'expiration
230606UK
51D: Banque demanderesse -nom/adresse
BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AG/H/MESSAOUD/035 ROUTE NATIONALE
NR 03 BP 414 HASSI MESSAOUD 30500
W OUARGLA CODE PIC:BXADZDAL053
50: Partie demanderesse
S.P.A DRILLING FLUIDES SERVICES
PO BOX 86 ZONE INDUSTRIELLE
30500 HASSI MESSAOUD W OUARGLA
ALGERIA
59: Beneficiaire - nom/adresse
HALLIBURTON MANUFACTURING AND
SERVICES LTD/HALLIBURTON HOUSE,
HOWE MOSS CRESCENT KIRKHILL
INDUSTRIAL ESTATE DYCE ABERDEEN
32B: Code devise et montant
Currency : USD (US DOLLAR)
Amount : #344.353,81#
41A: Disponible chez/via - FI BIC
CITIGB2L
CITIBANK N.A.
LONDON GB
BY PAYMENT
43P: Envois partiels
NOT ALLOWED
43T: Transbordement
ALLOWED
44E: Port de chargemt/Aeroport depart
ANY MALAYSIAN PORT
44F: Port de dechrgemt/Aerprt de dest
SKIKDA PORT-ALGERIA
44C: Date ultime d'envoi
230517

الملحق (9): وثيقة الدفع عن طريق الاعتماد المستندي باستعمال SWIFT بوكالة حاسي مسعود 035.

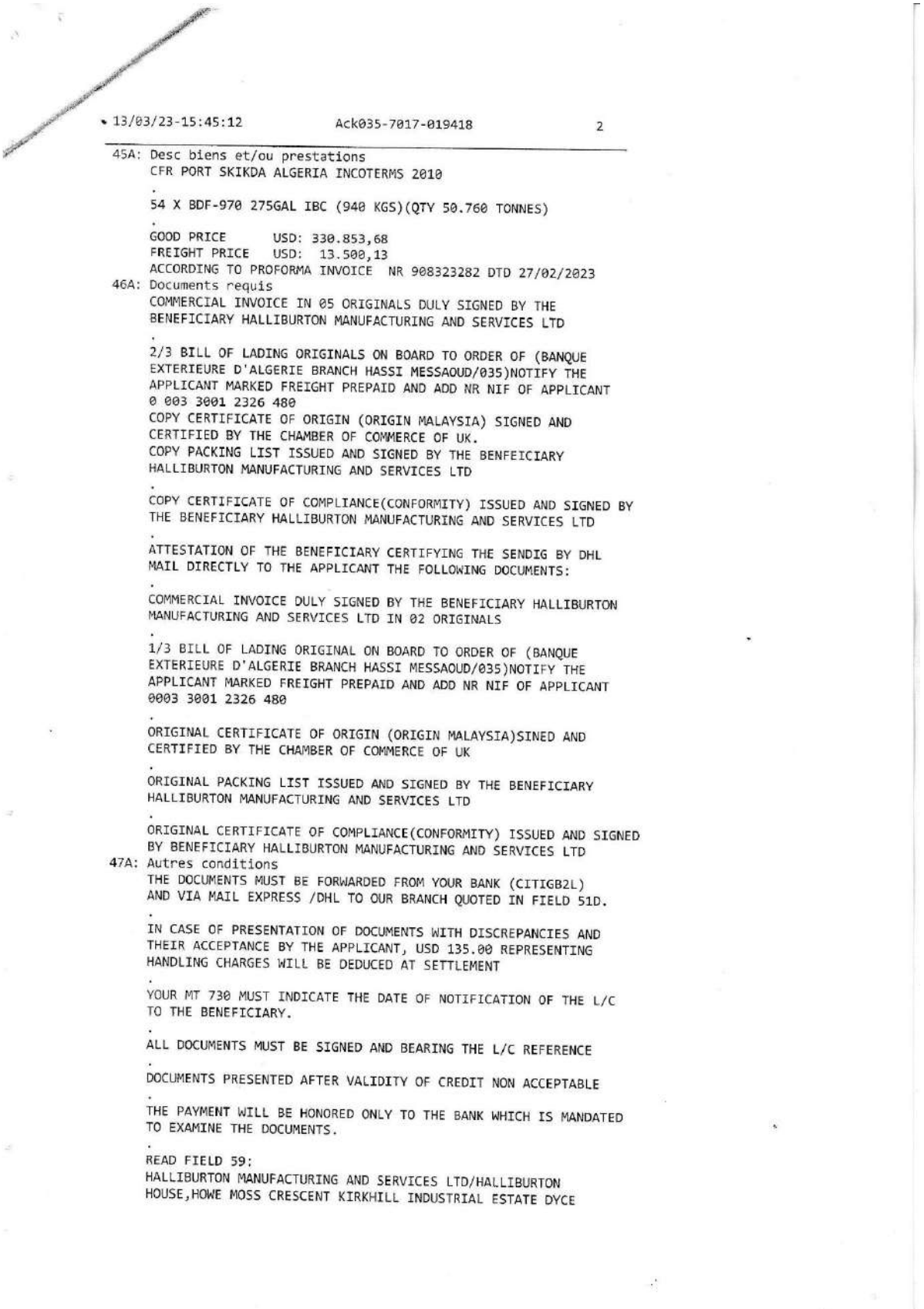

13/03/23-15:45:12 Ack035-7017-019418 2

45A: Desc biens et/ou prestations
CFR PORT SKIKDA ALGERIA INCOTERMS 2010
.
54 X BDF-970 275GAL IBC (940 KGS)(QTY 50.760 TONNES)
.
GOOD PRICE USD: 330.853,68
FREIGHT PRICE USD: 13.500,13
ACCORDING TO PROFORMA INVOICE NR 908323282 DTD 27/02/2023
46A: Documents requis
COMMERCIAL INVOICE IN 05 ORIGINALS DULY SIGNED BY THE
BENEFICIARY HALLIBURTON MANUFACTURING AND SERVICES LTD
.
2/3 BILL OF LADING ORIGINALS ON BOARD TO ORDER OF (BANQUE
EXTERIEURE D'ALGERIE BRANCH HASSI MESSAOUD/035)NOTIFY THE
APPLICANT MARKED FREIGHT PREPAID AND ADD NR NIF OF APPLICANT
0 003 3001 2326 480
COPY CERTIFICATE OF ORIGIN (ORIGIN MALAYSIA) SIGNED AND
CERTIFIED BY THE CHAMBER OF COMMERCE OF UK.
COPY PACKING LIST ISSUED AND SIGNED BY THE BENFEICIARY
HALLIBURTON MANUFACTURING AND SERVICES LTD
.
COPY CERTIFICATE OF COMPLIANCE(CONFORMITY) ISSUED AND SIGNED BY
THE BENEFICIARY HALLIBURTON MANUFACTURING AND SERVICES LTD
.
ATTESTATION OF THE BENEFICIARY CERTIFYING THE SENDIG BY DHL
MAIL DIRECTLY TO THE APPLICANT THE FOLLOWING DOCUMENTS:
.
COMMERCIAL INVOICE DULY SIGNED BY THE BENEFICIARY HALLIBURTON
MANUFACTURING AND SERVICES LTD IN 02 ORIGINALS
.
1/3 BILL OF LADING ORIGINAL ON BOARD TO ORDER OF (BANQUE
EXTERIEURE D'ALGERIE BRANCH HASSI MESSAOUD/035)NOTIFY THE
APPLICANT MARKED FREIGHT PREPAID AND ADD NR NIF OF APPLICANT
0003 3001 2326 480
.
ORIGINAL CERTIFICATE OF ORIGIN (ORIGIN MALAYSIA)SINED AND
CERTIFIED BY THE CHAMBER OF COMMERCE OF UK
.
ORIGINAL PACKING LIST ISSUED AND SIGNED BY THE BENEFICIARY
HALLIBURTON MANUFACTURING AND SERVICES LTD
.
ORIGINAL CERTIFICATE OF COMPLIANCE(CONFORMITY) ISSUED AND SIGNED
BY BENEFICIARY HALLIBURTON MANUFACTURING AND SERVICES LTD
47A: Autres conditions
THE DOCUMENTS MUST BE FORWARDED FROM YOUR BANK (CITIGB2L)
AND VIA MAIL EXPRESS /DHL TO OUR BRANCH QUOTED IN FIELD 51D.
.
IN CASE OF PRESENTATION OF DOCUMENTS WITH DISCREPANCIES AND
THEIR ACCEPTANCE BY THE APPLICANT, USD 135.00 REPRESENTING
HANDLING CHARGES WILL BE DEDUCED AT SETTLEMENT
.
YOUR MT 730 MUST INDICATE THE DATE OF NOTIFICATION OF THE L/C
TO THE BENEFICIARY.
.
ALL DOCUMENTS MUST BE SIGNED AND BEARING THE L/C REFERENCE
.
DOCUMENTS PRESENTED AFTER VALIDITY OF CREDIT NON ACCEPTABLE
.
THE PAYMENT WILL BE HONORED ONLY TO THE BANK WHICH IS MANDATED
TO EXAMINE THE DOCUMENTS.
.
READ FIELD 59:
HALLIBURTON MANUFACTURING AND SERVICES LTD/HALLIBURTON
HOUSE,HOWE MOSS CRESCENT KIRKHILL INDUSTRIAL ESTATE DYCE

الملحق (9): وثيقة الدفع عن طريق الاعتماد المستندي باستعمال SWIFT بوكالة حاسي مسعود 035.

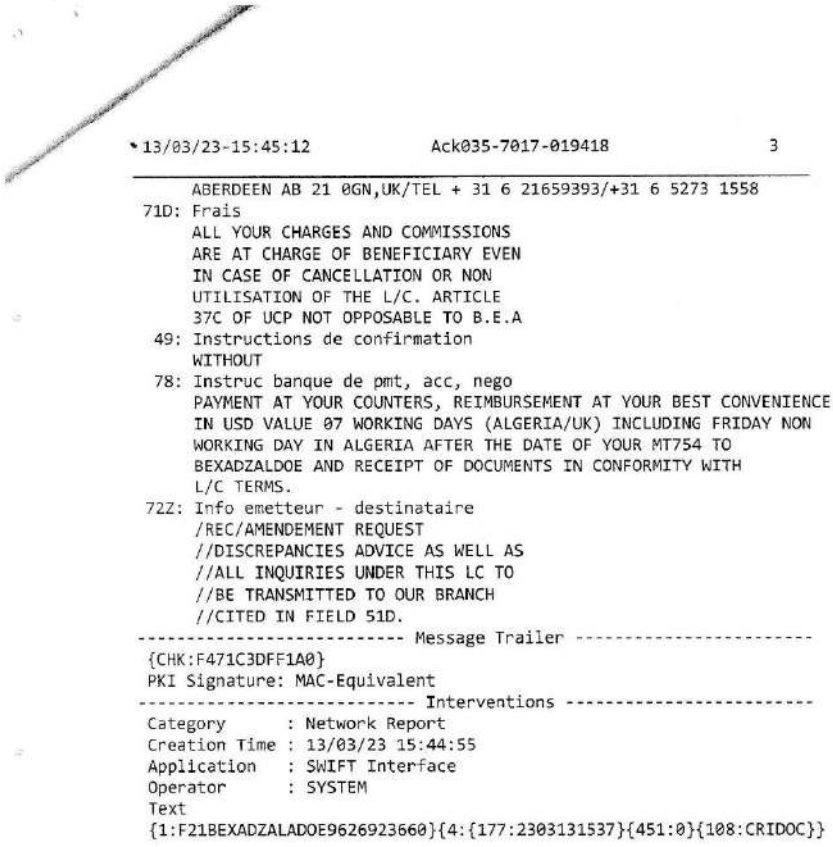

13/03/23-15:45:12 Ack035-7017-019418 3

ABERDEEN AB 21 0GN,UK/TEL + 31 6 21659393/+31 6 5273 1558
71D: Frais
ALL YOUR CHARGES AND COMMISSIONS
ARE AT CHARGE OF BENEFICIARY EVEN
IN CASE OF CANCELLATION OR NON
UTILISATION OF THE L/C. ARTICLE
37C OF UCP NOT OPPOSABLE TO B.E.A
49: Instructions de confirmation
WITHOUT
78: Instruc banque de pmt, acc, nego
PAYMENT AT YOUR COUNTERS, REIMBURSEMENT AT YOUR BEST CONVENIENCE
IN USD VALUE 07 WORKING DAYS (ALGERIA/UK) INCLUDING FRIDAY NON
WORKING DAY IN ALGERIA AFTER THE DATE OF YOUR MT754 TO
BEXADZALDOE AND RECEIPT OF DOCUMENTS IN CONFORMITY WITH
L/C TERMS.
72Z: Info emetteur - destinataire
/REC/AMENDEMENT REQUEST
//DISCREPANCIES ADVICE AS WELL AS
//ALL INQUIRIES UNDER THIS LC TO
//BE TRANSMITTED TO OUR BRANCH
//CITED IN FIELD 51D.
---------- Message Trailer ----------
{CHK:F471C3DFF1A0}
PKI Signature: MAC-Equivalent
---------- Interventions ----------
Category : Network Report
Creation Time : 13/03/23 15:44:55
Application : SWIFT Interface
Operator : SYSTEM
Text
{1:F21BEXADZALADOE9626923660}{4:{177:2303131537}{451:0}{108:CRIDOC}}

الملحق (10): وثيقة الدفع عن طريق التحصيل المستندي باستعمال SWIFT بوكالة حاسي مسعود 035.

الملحق (11): وثيقة الدفع عن طريق التحويل المباشر باستعمال SWIFTبوكالة حاسي مسعود 035.

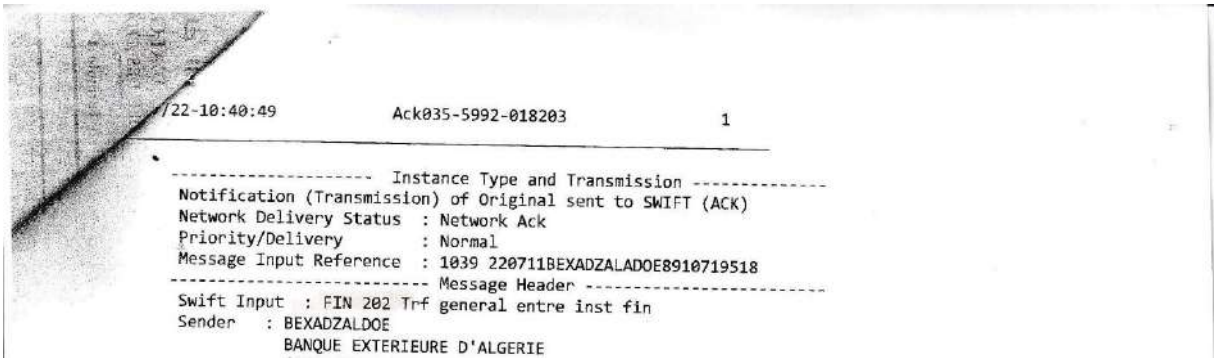

/22-10:40:49 Ack035-5992-018203 1

---------- Instance Type and Transmission ----------
Notification (Transmission) of Original sent to SWIFT (ACK)
Network Delivery Status : Network Ack
Priority/Delivery : Normal
Message Input Reference : 1039 220711BEXADZALADOE8910719518
---------- Message Header ----------
Swift Input : FIN 202 Trf general entre inst fin
Sender : BEXADZALDOE
BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

الملحق (12): وثيقة الامر بالدفع وسحب العملة بوكالة حاسي مسعود 035.

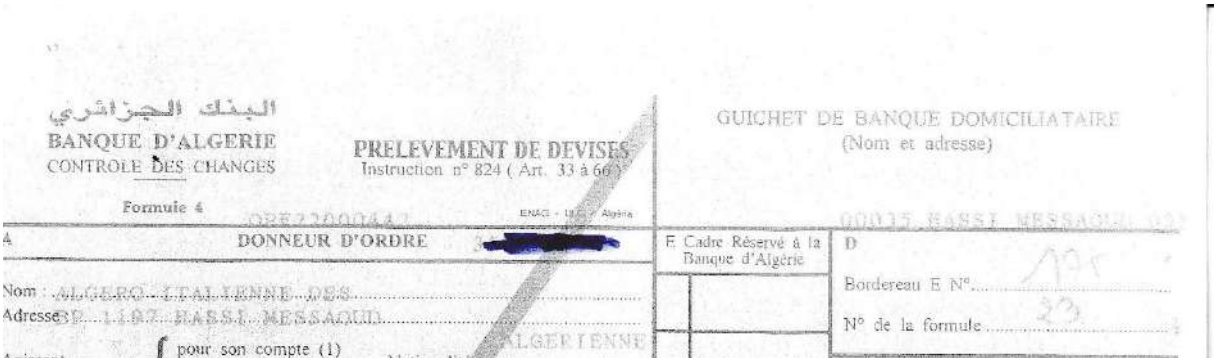

البنك الجزائري
BANQUE D'ALGERIE
CONTROLE DES CHANGES

PRELEVEMENT DE DEVISES
Instruction n° 824 (Art. 33 à 66)

Formule 4

GUICHET DE BANQUE DOMICILIATAIRE
(Nom et adresse)

A DONNEUR D'ORDRE

E Cadre Réservé à la Banque d'Algérie

D

Bordereau E N°

N° de la formule

Nom :

Adresse

pour son compte (1)

الملحق (13): قانون التوطين البنكي الجديد الصادر بمقر وزارة التجارة وترقية الصادرات لوكالة حاسي مسعود 035.

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــة

وزارة التجـــارة و ترقيـــة الصـــادرات

المديريـــة العامـــة للتجـــارة الخارجيـــة

الرقم: ...../2022 التاريخ .....

- بمقتضى القانون رقم 15-15 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2015، المعدل والمتمم للأمر 03-04 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-94 المؤرخ في 09 مارس 2021 ، المعدل و المتمم، للمرسوم التنفيذي رقم 05-458 المؤرخ في 30 نوفمبر 2005، الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها ؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-429 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2009 يتضمن إنشاء لجنة متابعة التجارة الخارجية وتحديد تشكيلتها ومهامها وتنظيمها؛
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 جانفي 2018 المتضمن إنشاء نظام تسيير ومتابعة التدابير الوقائية؛
- وبمقتضى محضر تنصيب خلية اليقظة لإيلاء أولوية للإنتاج الصناعي الوطني بتاريخ 19 جانفي 2022 ؛
- وبناء على مخرجات الاجتماع المنعقد يوم 10 ماي 2022 بمقر وزارة التجارة وترقية الصادرات.

تقرر مايلي :

المادة 01: تبدي الخلية موافقتها لاستكمال إجراءات التوطين البنكي المتعلقة باستيراد المواد والمنتوجات الموجهة لإعادة البيع على الحالة لفائدة: الكائن مقرها بالعنوان الموضح في شهادة الاحترام المرفقة بالطلب، وهذا وفقا للمعلومات المبينة في **المادة 02** أدناه:

المادة 02 :

رقم السجل التجاري :		رقم التعريف الجبائي:	
رقم الفاتورة الشكلية:	المؤرخة في:	مبلغ الفاتورة:	بنك التوطين:

حسب الملحق المرفق : ANNEXE_FACTURES

المادة 03 : يسري مفعول هذه الوثيقة ابتداء من تاريخ إمضائها.

الإمضـاء

1/2

الملحق (13): قانون التوطين البنكي الجديد الصادر بمقر وزارة التجارة وترقية الصادرات لوكالة حاسي مسعود 035.

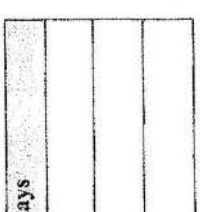

2/2

الملحق (14): احكام تنظيمية جديدة لتصدير الخدمات لوكالة حاسي مسعود 035.

Banque Extérieure d'Algérie

BEA

بنك الجزائر الخارجي

Direction du Commerce Extérieur
Réf : DCE /N°639/ 2021

25 AVR. 2021

Note de Structure DCE N° 32 /2021
du 25 avril 2021

- **Direction des Operations avec l'Etranger ;**
- **Directions Régionales ;**
- **Agences.**

Objet : Nouvelles dispositions réglementaires traitant de l'exportation de services.

Réf : Règlement Banque d'Algérie N°21-01 du 28/03/2021 modifiant et complétant le règlement N°07-01 du 03/02/2007 relatif aux règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises (J.O N°30 du 22/04/2021).

Dans le cadre de la nouvelle dynamique d'impulsion du développement des exportations hors hydrocarbures, notamment les services numériques, la Banque d'Algérie, par son règlement suscité, a procédé aux modifications suivants :

Art 2 : L'article 57 du règlement N°07-01 susvisé est modifié, complété et rédigé comme suit :

« Art 57 : Les règles de domiciliation des contrats d'exportation de services, l'encaissement et le rapatriement de leurs produits sont les mêmes que celles applicables aux exportations de biens.

Sont dispensées des formalités de domiciliation bancaire, les exportations en ligne des services numériques, des services des start-up ainsi que les exportations de services des professionnels non commerçants*.

Ces prestataires de services, sont appelés à déposer auprès de leurs banques domiciliataires, une déclaration portant descriptif du ou des projets avec indication entre autres du prix unitaire et de sa date de mise en ligne.

Au titre de ces opérations, tout paiement reçu en contrepartie des services exportés doit être rapatrié auprès d'une banque en Algérie. Ce paiement est inscrit au crédit du compte devises (commerçant ou professionnel non commerçant) de l'exportateur, pour être utilisé prioritairement et exclusivement, pour les besoins de son activité.

Toutefois, les recettes des exportations issues de projets non déclarés au préalable à la banque domiciliataire, seront encaissées en dinars algériens ».

Art 3 : L'article 60 du règlement n° 07-01 du 03/02/2007 est modifié, complété et rédigé comme suit :

« Art 60 - La domiciliation des exportations de produits frais, périssables et /ou dangereux peut avoir lieu **après la date d'expédition et de déclaration en douanes dans la limite du délai fixé par instruction de la Banque d'Algérie »** *(alors qu'auparavant la domiciliation devait avoir lieu durant les cinq (05) jours ouvrés suivant la date d'expédition èt de la déclaration en douanes).*

Siege Social : 11 Boulevard Colonel Amirouche - Alger
BP 323 Alger Gare - R.C. 0011452 B 00
Spa au Capital de 230 000 000 000 DA

مقر الشركة : 11 شارع العقيد عميروش الجزائر
ص.ب 323 الجزائر محطة - السجل التجاري 00 ب 0011452

الملحق (14): احكام تنظيمية جديدة لتصدير الخدمات لوكالة حاسي مسعود 035.

ANNEXE

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE Direction du Commerce Extérieur

الفهرس

الإهداء..... **I**

شكر وتقدير.....III

الملخص.....IV

قائمة الجداول.....V

قائمة الأشكال.....VI

قائمة الملاحق.....VII

قائمة الأختصارات.....VIII

المقدمة.....(أ، ب، ج، ح، خ، د)

الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية والتجارة الخارجية

المقدمة: .....أ

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية **1**

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية وأنواعها 1

المطلب الثاني: وظائف والخدمات التي تقدمها البنوك التجارية: 3

المطلب الثالث: الأهداف الوظيفية البنوك التجارية 6

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية **9**

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية 10

أولا: تعريف التجارة الخارجية 10

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية: 11

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية 12

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية 14

المبحث الأول: عمليات مصلحة التجارة الخارجية ببنك الجزائر الخارجي **17**

المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي **Banque Extérieure d'Algérie**: 18

الفرع الأول: نشأة البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود 035: 18
الفرع الثاني: نشأة البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت 20
المطلب الثاني: التوطين البنكي 22
المطلب الثالث: الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي والتحويل المباشر 25
المبحث الثاني: آليات بنك الجزائر الخارجي في تطوير التجارة الخارجية 30
المطلب الاول: الاحكام التنظيمية لعملية التصدير والاستيراد في الجزائر 30
المطلب الثاني: التسهيلات البنكية الخاصة بعملية الاستيراد والتصدير 38
المطلب الثالث: متابعة تطور التجارة الخارجية في سنوات 2020، 2021 و2022: 43
الخاتمة: 51